السـيد الـرئيـس بشـار الأســـد

التشريعات ليست أكثر من قاعدة للتطوير.. أما التطوير الحقيقي فهو يكون من خلال المشاريع المرتبطة بهذه القوانين.. فإذاً علينا أن نفكر بشكل موسع بمشاريع تستهدف كما قلنا البطالة.. نستهدف الزراعة.. نستهدف المنطقة الشرقية.. مشاريع يكون لها إدارة وتستند إلى القوانين التطويرية.. وهذه المشاريع تجعل المواطن يحس فعلاً بنتائج ملموسة..

في مجال جذب الاستثمارات نتحدث دائماً عن الإعفاءات.. الإعفاءات لا تكفي.. المستثمر لا يبحث عن الإعفاءات فقط.. هو يبحث عن آليات صحيحة للاستثمار تمنع الفساد وتؤمن له عمالة مؤهلة.. فالتأهيل مهم بمقدار مكافحة الفساد وبمقدار تطوير العدل أو الجهاز القضائي الذي يؤدي إلى جذب المستثمرين.
عملية الإصلاح لا تنجح فقط من خلال التشريعات وإنما تنجح من خلال المؤسسات لأن النجاح يكون من خلال التطبيق والتنفيذ.

التقرير الحادي عشر
للاستثمار في سورية
عن الأعوام
2017-2016-2015

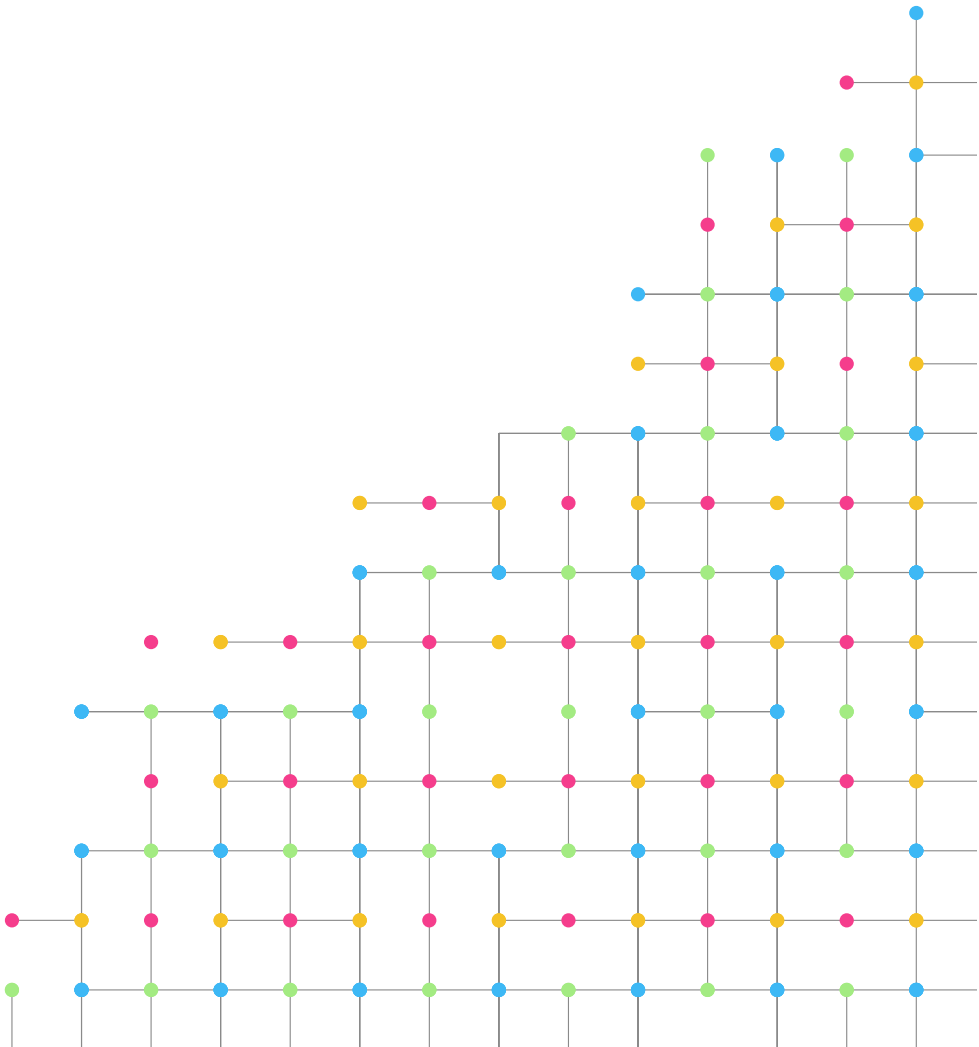

المقدمة

بعد مرور سنوات طويلة من الحروب والأزمات على سورية، ساهم صمود الشعب السوري مدعوماً بانتصارات الجيش العربي السوري في تحسين الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فبدأت بلادنا تنهض وتستردّ عافيتها وتزيل آثار الدمار وترفع بنيانها من جديد، ولاحت بوادر الانفراج والانتقال إلى مرحلة جديدة، مبنية على إعادة الإعمار والانفتاح الاقتصادي وتبني برامج الإصلاح الإداري استكمالاً لمسيرة الإصلاح والتطوير بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد.

فقد مثلت الفترة مابين ٢٠١٥- ٢٠١٧ مرحلة بدء التعافي وانتقال سورية من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلم، المرحلة التي سترسي الأرضية اللازمة لعملية إعادة الإعمار اللاحقة، وهو ما عكسته مؤشرات الأداء الاستثماري والاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال السنوات الثلاث الأخيرة في تقريرنا هذا.

وتأسيساً لهذه المرحلة الجديدة من تاريخ سورية تسعى هيئة الاستثمار السورية إلى جذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتبسيط إجراءاته، وتوفير الفرص المثلى والحقيقية في شتى القطاعات الحيوية، وإعادة هندسة الإجراءات على مستوى كل المؤسسات والتشبيك الكامل معها، واستخدام تقنيات وأدوات متطورة ووضع دليل إجرائي واضح ومختصر وشفاف وربطه بمفهوم المحطة الواحدة، بحيث تكون الهيئة نقطة الانطلاق السريعة للمستثمرين الجدد والعائدين إلى سورية.

ويتكون هذا التقرير من خمسة أجزاء تتناول أحدث بيانات وإحصاءات الهيئة والوزارات والجهات المعنية بالنشاط الاقتصادي.

نتمنى أن يشكل إضافة حقيقية لقاعدة البيانات والمعلومات الخاصة بالاستثمار ومرجعاً موضوعياً متكاملاً للمهتمين بالشأن الاستثماري والاقتصادي، يمكن الاستناد إليه في متابعة التطورات التي شهدها الاقتصاد السوري خلال السنوات الماضية، وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح.

المدير العام

مدين علي دياب

11

الفهرس

الفصل الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي 11

الموازنة العامة 11
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 13
ميزان المدفوعات 14
الميزان التجاري السلعي 15
مجمل تكوين رأس المال الثابت 16
معدل التضخم. 17
سعر الصرف. 17
قوة العمل. 17
المصارف الخاصة. 18

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في سورية 20

أولاً ـ عوامل تشجيع الاستثمار 21
ثانياً ـ البيئة القانونية

أ ـ ضمانات وحوافز الاستثمار 21
ب ـ أهم القوانين والقرارات والإجراءات المتخذة لتطوير مناخ الاستثمار خلال الأعوام 2015-2016-2017: 22
المناطق الحرة 23
قطاع الصناعة 24
قطاع الكهرباء والطاقة 24
قطاع التأمين 24
قطاع النقل 25
المدن والمناطق الصناعية 25
مصرف سورية المركزي 25
التطوير والاستثمار العقاري 26
السياحة 26

ثالثاً - مقترحات هيئة الاستثمار السورية لتطوير المناخ الاستثماري. 27

20

الفصل الثالث: هيئة الاستثمار السورية 29

نبذة عامة 31
الرؤية 31
أهداف هيئة الاستثمار 31
الهيكل التنظيمي للهيئة 32
إنجازات هيئة الاستثمار السورية 33
استراتيجيات الهيئة لتشجيع الاستثمار 34
رؤية هيئة الاستثمار المستقبلية 35

الفصل الرابع: واقع الاستثمارفي سورية 37

أولاً ـ المشاريع الاستثمارية بحسب بيانات هيئة الاستثمار السورية خلال الأعوام 2015-2016-2017: 39

1 - المشاريع التي استفادت من مزايا وحوافز المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 خلال الأعوام 2015-2016-2017. 39
2 - المشاريع المنفذة بموجب قوانين تشجيع الاستثمار(المرسوم /8/لعام 2007 والقانون /10/ لعام 1991) خلال الأعوام 2015-2016-2017. 40
3 - المشاريع قيد التنفيذ (المرخص لها) خلال الأعوام 2015-2016-2017. 40

ثانياً ـ واقع المشاريع الاستثمارية المنفذة بموجب قوانين تشجيع الاستثمار والقوانين الأخرى خلال الأعوام 2015-2016-2017: 41

مؤشرات الصناعة 42
مؤشرات المدن الصناعية 45
مؤشرات المناطق الصناعية 47
مؤشرات قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني. 47
مؤشرات قطاع النقل 47
مؤشرات قطاع الصحة 48
مؤشرات قطاع النفط والثروة المعدنية. 49
مؤشرات قطاع الكهرباء والطاقة. 50
مؤشرات الاستثمار الأجنبي. 51
مؤشرات سورية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. 51

ثالثاً ـ المشاريع الاستثمارية المنفذة بموجب القوانين الأخرى خلال الأعوام 2015-2016-2017. 52

مؤشرات قطاع السياحة 52
قطاع المناطق الحرة 53
مؤشرات قطاع التطوير العقاري 55
مؤشرات قطاع التعليم العالي 56
مؤشرات قطاع التأمين 57
مؤشرات قطاع التربية 57

الـمـلاحـق:

الملحق (1)	الفرص الاستثمارية	**61**
الملحق (2)	الاتفاقيات	**68**
الملحق (3)	الفعاليات الترويجية	**70**
ملحق (4)	عناوين الهيئة وفروعها في المحافظات	**72**

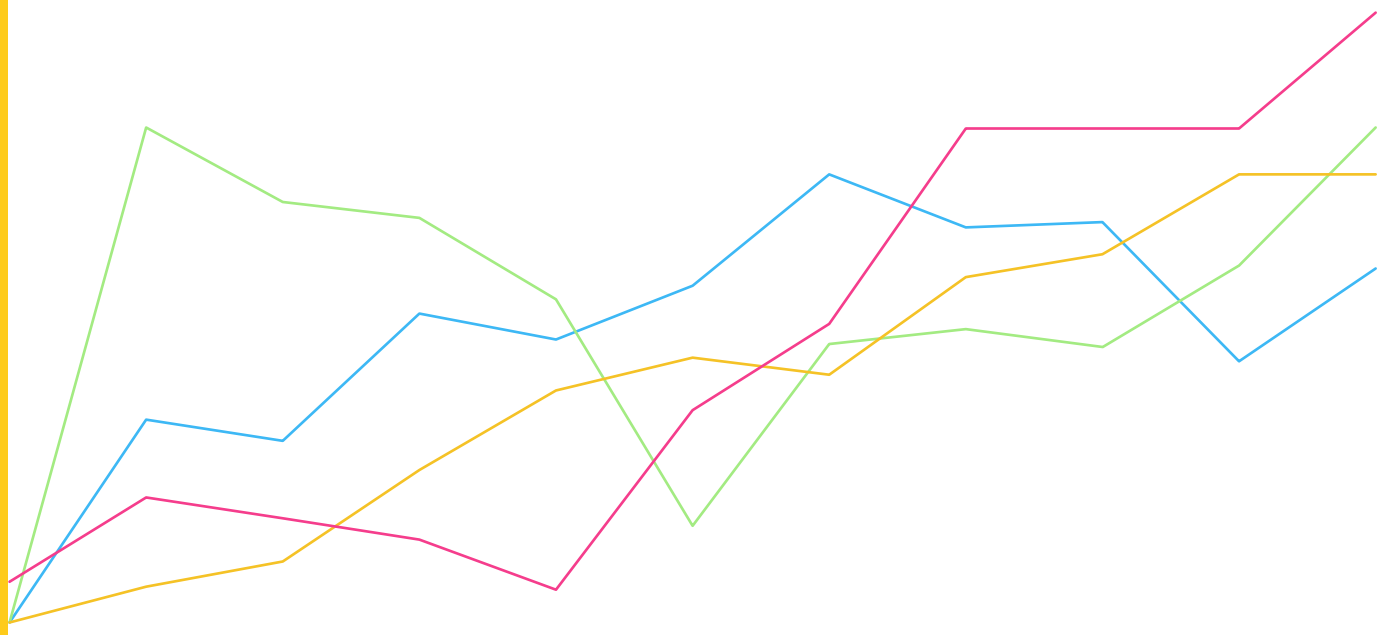

الفصـل الأول

هيئة الاستثمار السورية
SYRIAN INVESTMENT AUTHORITY

بعض مـؤشـــــرات الاقتصـــــاد الكلي

تصـدت سـورية خـلال ثمـاني سـنوات لحـرب شرسـة وحصـار اقتصـادي شـديد، أديـا إلى انخفـاض عنـصر الأمـان في العديـد مـن المناطـق السـاخنة، وهـروب جـزء مـن رؤوس الأمـوال إلى الخـارج وتعـرض جـزء آخـر إلى خسـائر فادحـة، وهـو مـا أفسـد عمليـة التنميـة الاقتصاديـة وأدى إلى تراجـع مؤشراتهـا ، فانكمـش الناتـج المحـلي الإجـمالي في عـام 2016 بنسـبة 57% عـما كان عليـه في عـام 2010، وسـجلت تغطيـة الصـادرات للـواردات تراجعـاً حيـث ارتفـع عجـز الميـزان التجـاري مـن (597) مليـار ل.س في عـام 2012 إلى (1909) مليـار ل.س في عـام 2016، وارتفـع معـدل التضخـم ليصـل لــ (43.6) في عـام 2016 مقارنـة بــ (4.4) في عام 2010، فعمدت الحكومة للاسـتمرار بتسـيير عجلـة الاقتصـاد وتأمـين المـوارد الماليّـة وإيصـال الخدمـات إلى المواطنـين عـلى الرغـم مـن الخسـائر التـي يعـاني منهـا الاقتصـاد، مـا أدى إلى ازديـاد الإنفـاق الجـاري في الموازنـات السـنوية المتتاليـة عامـاً بعـد عـام، ليبقـى الاقتصـاد محافظـا عـلى درجـة جيّـدة مـن الاسـتقرار نظـراً إلى الحـرب التـي تمـر بهـا سـورية.

أولا: المـوازنـة العـامـة:

إن زيـادة رقعـة المناطـق الآمنـة وتحسـن البيئـة الإنتاجيـة فيهـا وعـودة بعـض القطاعـات للإنتـاج سـواء في القطـاع الخـاص أو العـام سـاهم في تحسـن تدريجـي للموازنـة العامـة، فقـد تطـورت خـلال الفـترة (2015-2017) بشـكل إيجـابي يوحـي بـأن الحكومـة تعمـل بشـكل حثيـث عـلى إيـلاء الاسـتثمار دوراً كبـيراً في عمليـة إعـادة الإعـمار وتحقيـق التنميـة.
وفيما يلي أبرز الملامح للسياسة المالية التي وضعتها الحكومة في السنوات الثلاث الأخيرة :

- اسـتهدفت موازنـة عـام 2017 زيـادة الإنفـاق العـام بشـقيه الجـاري والاسـتثماري مقارنـة بالسـنتين السـابقتين، حيـث بلغـت اعتـمادات الإنفـاق العـام في الموازنـة العامـة للسـنة الماليـة 2017 نحـو (2660) مليـار ل.س بزيـادة قيمتهـا (680) مليـار ل.س ونسـبتها 34% عـن اعتـمادات الإنفـاق العـام للسـنة الماليـة 2016، 75% مـن هـذه الزيـادة اعتـمادات مخصصـة للإنفـاق الجـاري.

تطور الإنفاق الجاري والاستثماري موازنات 2015 -2016- 2017

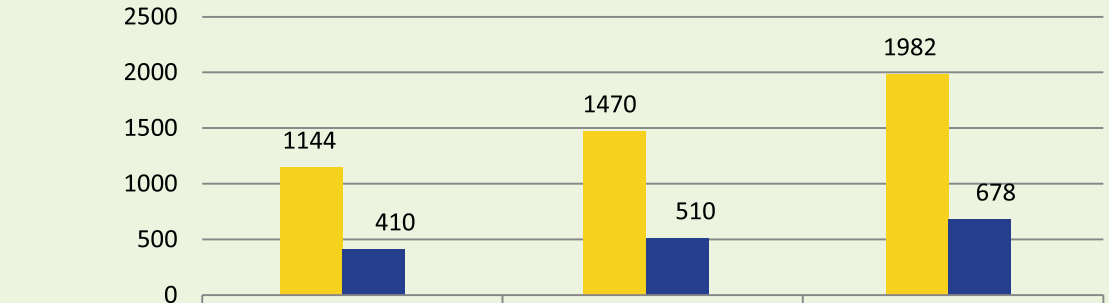

	2015	2016	2017
النفقات الجارية	1144	1470	1982
النفقات الاستثمارية	410	510	678

الشكل رقم (1) المصدر: وزارة المالية

- استهدفت الموازنة التقديرية في عام 2017 تحقيق إيرادات تصل لـ (1918) مليار ل.س، بمعدل نمو سنوي 39% عن إيرادات عام 2015 والمقدرة بـ (992) مليار ل.س.

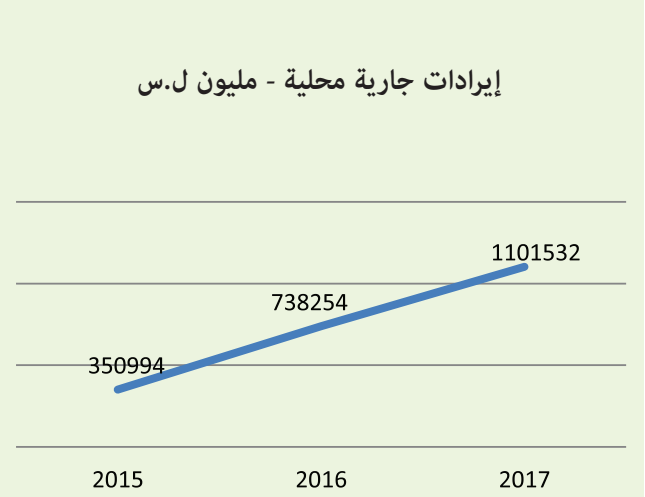

الشكل رقم (2) المصدر : وزارة المالية

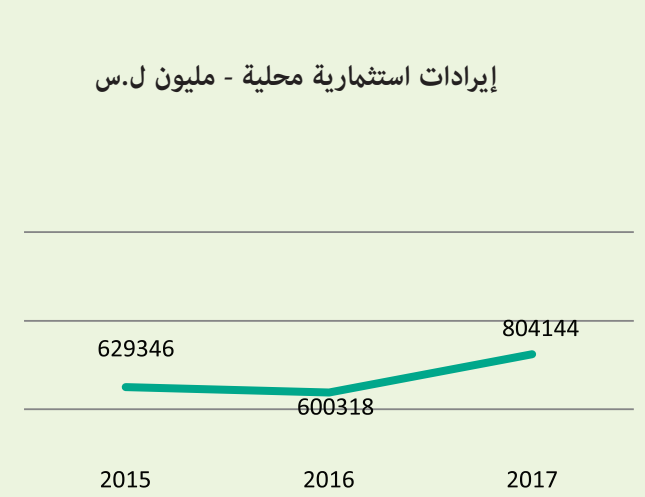

الشكل رقم (3) المصدر : وزارة المالية

- تضمنت الموازنة التقديرية لعام 2017 عجزاً تقديرياً متزايداً بلغت قيمته (741) مليار ل.س في عام 2017 مقارنة بـ (562) مليار ل.س في عام 2015، بمعدل نمو سنوي 14.9%.

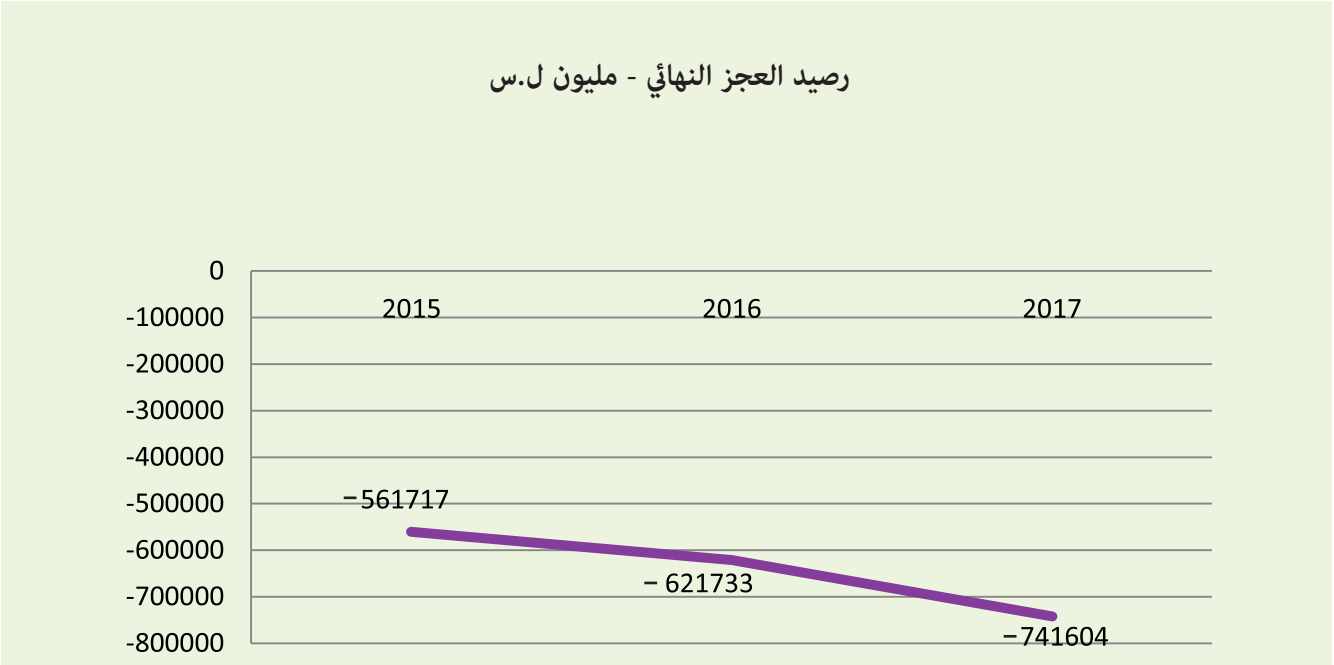

الشكل رقم (4) المصدر : وزارة المالية

- انخفض الاعتماد على القروض والموارد الخارجية لتمويل الموازنة المالية للسنة المالية 2017؛ حيث بلغت قيمتها (12.7) مليار ل.س، بانخفاض قيمته (7) مليار ل.س ونسبته 35% عن قيمة القروض من العام 2016.

تطور القروص والموارد الخارجية والمنح - مليون ل.س

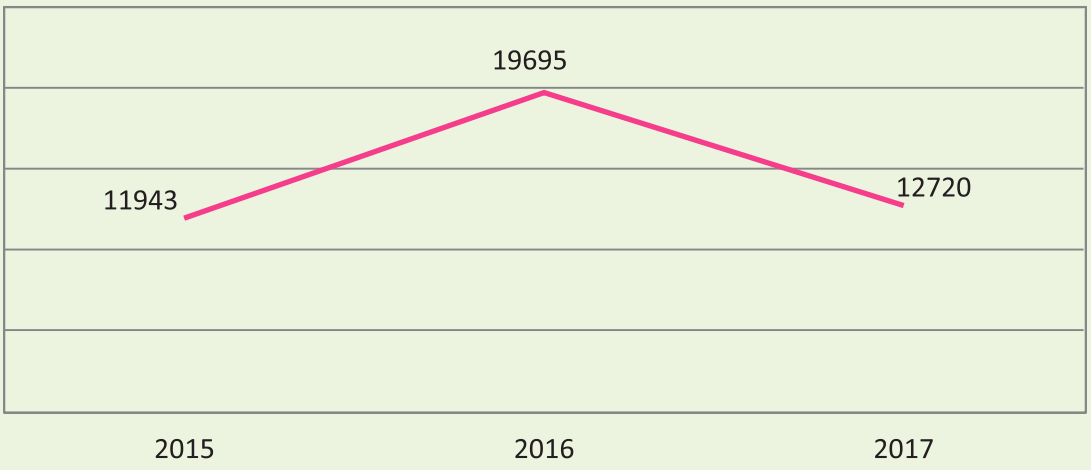

الشكل رقم (5) المصدر: وزارة المالية

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

أدى توقف آلاف المعامل والمنشآت والورش والأراضي الزراعية عن الإنتاج، وحرمان الموازنة من إيرادات النفط والغاز جراء الأزمة إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فمع بداية الأزمة انخفض ليصل لـ (641640) مليون ل.س في عام 2016، بانخفاض قيمته (852955) مليون ل.س ونسبته 57% عن قيمته في عام 2010 والبالغة (1494595) مليون ل.س، ولكن ومع زيادة المساحات المحررة والآمنة والحديث عن البدء بإعادة الإعمار يُتوقع لقيمة الناتج المحلي الإجمالي التحسن والارتفاع التدريجي.

يتوزع الناتج المحلي على تسعة قطاعات، تصدرها قطاع الخدمات الحكومية بإنتاج يزيد على (204) مليار ل.س، مساهماً بنحو 32% من الناتج الإجمالي، يليه قطاع خدمات النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 19%، إذ بلغ الناتج المحلي لهذا القطاع نحو 122 مليار ليرة، وحل قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية في المرتبة الثالثة بنسبة 17% من الناتج الإجمالي، حيث بلغ الناتج لهذا القطاع نحو (110) مليار ليرة سورية

الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاع 2000-2016 (مليون ليرة سورية/ سنة الأساس 2000)

القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة، الغابات والثروة الحيوانية	240351	281732	209223	190993	103691	111787	110886
الصناعة والتعدين والمحاجر	355042	307508	162290	50273	49492	51415	60830
البناء والتشييد	52269	59526	33624	32054	28895	27997	27362
تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح	299406	347284	216685	95281	70279	70659	54547
خدمات النقل والتخزين والاتصالات	191384	181340	178467	139702	134047	115113	122499
المال والتأمين والعقارات	80515	83997	94164	82385	38437	23421	21291
خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	58989	56070	34731	38417	42510	42824	38119
الخدمات الحكومية	215658	218755	202595	204530	243373	223205	204004
الهيئات التي لا تهدف إلى الربح	981	979	531	876	1172	1813	2102
المجموع	1494595	1537191	1132310	834511	711896	668234	641640

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء

ثالثاً: ميزان المدفوعات

حقق ميزان المدفوعات في عام 2010 فائضاً قدرت قيمته بـ (54928) مليون ل.س، لكن في عام الأزمة الأول 2011 تراجع رصيد ميزان المدفوعات وتحول إلى عجز بقيمة (325763) مليون ل.س نتيجة للعجز في الحساب الجاري البالغ (418286) مليون ل.س.

الجدول رقم (2) تقديرات ميزان المدفوعات خلال الفترة 2008 – 2011 (مليون ل.س)

السنوات	دائن	مدين	الرصيد
2008	1152081	1089085	62949
2009	1016410	957835	58621
2010	1166424	1111496	54928
2011	908937	1234700	-325763

المصدر: مصرف سورية المركزي

رابعاً: الميزان التجاري السلعي

بلـغ العجـز المسـجل في الميـزان التجـاري السـلعي في العـام 2016 حـوالي (1909953) مليـون ل.س، بزيـادة قيمتهـا (622678) مليـون ل.س ونسـبتها 48% عـن قيمـة العجـز المسـجل في عـام 2015، الـذي كان قـد شـهد انخفاضـاً في قيمـة العجـز سـببه تراجـع الميـزان التجـاري للقطـاع الخـاص بنسـبة 31% عـن عـام 2014 و تراجـع عجـز الميـزان التجـاري للقطـاع العـام بنسـبة 26% عـن عـام 2014.

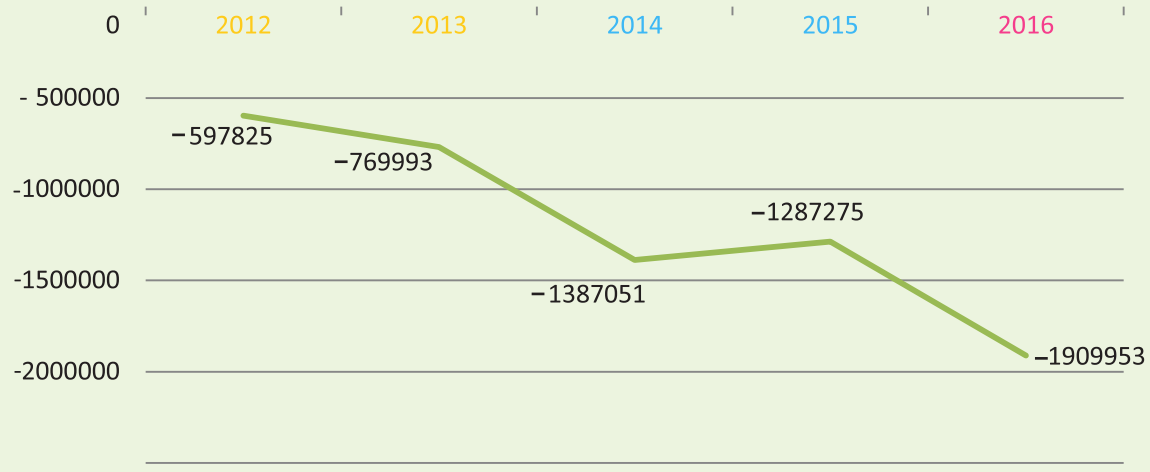

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

الشكل رقم (6)

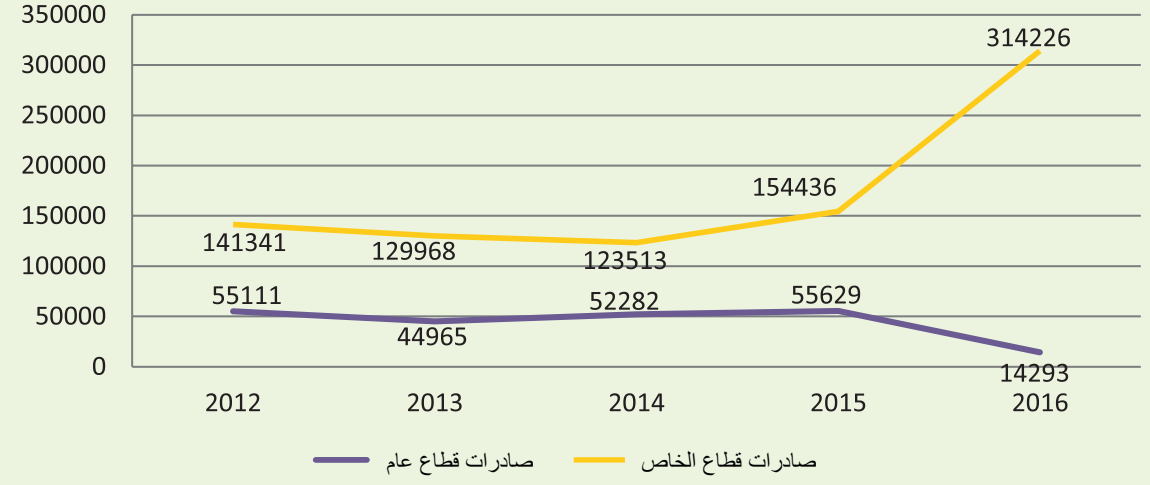

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

الشكل رقم (7)

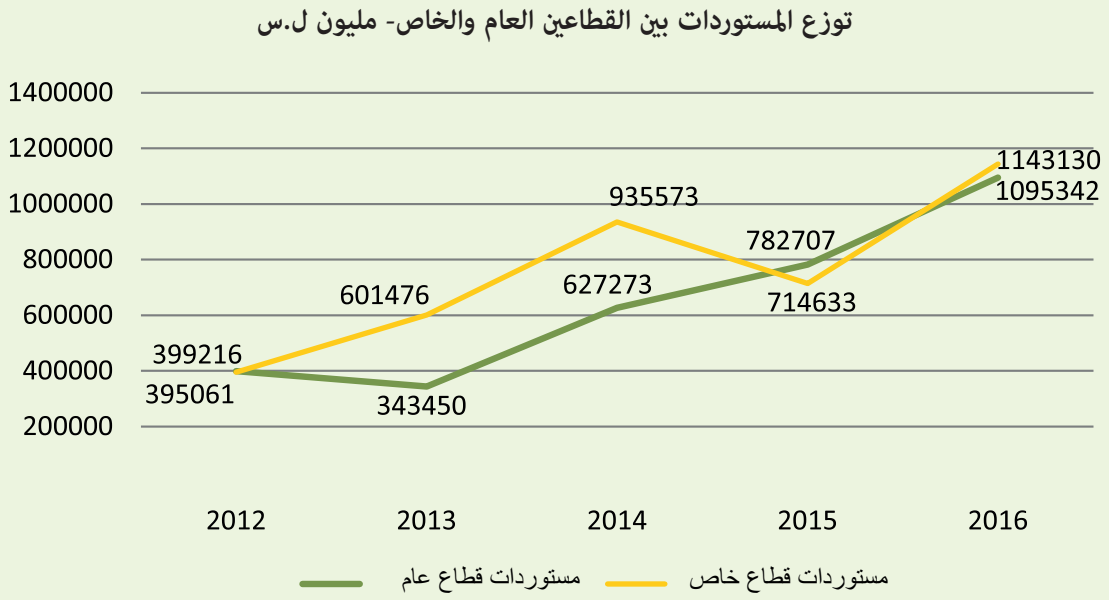

الشكل رقم (8)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

خامساً: مجمل تكوين رأس المال الثابت

بدأ رأس المال الثابت بالانخفاض بدءاً من عام 2011 ليصل لـ (59203) مليون ل.س في عام 2016، بانخفاض قيمته (322191) ونسبته 82% عن رأس المال الثابت في عام 2010.

واختلف تكوين رأس المال الثابت خلال عامي 2015 و 2016، لتكون نسبة المساهمة الكبرى فيه لصالح القطاع العام بنسبة 65% مقابل 35% للقطاع الخاص، بعد أن كان يميل لجهة القطاع الخاص في السنوات السابقة، حيث وصلت مساهمة القطاع الخاص إلى أقصاها في عام 2013 لتشكل 85% من مجمل التكوين الرأسمالي، وهو يعكس الدور الهام الذي كان يقوم به وحجم مساهمته في الاقتصاد الوطني، وانخفاض هذه المساهمة مردّه إلى الأضرار التي لحقت به، وهروب رأس المال الخاص إلى الخارج خلال الأزمة.

الجدول رقم (3) مجمل تكوين رأس المال الثابت حسب القطاع للفترة 2010 - 2016 (سنة الأساس 2000)

السنة	قطاع عام		قطاع خاص		إجمالي تكوين رأس المال الثابت	
	القيمة (مليون ل.س)	النسبة المئوية%	القيمة (مليون ل.س)	النسبة المئوية%	القيمة (مليون ل.س)	النسبة المئوية%
2010	144153	43	193268	57	337421	100
2011	113815	30	267579	70	381394	100
2012	48717	26	137218	74	185935	100
2013	29316	15	166848	85	196164	100
2014	24129	26	69468	74	93597	100
2015	43007	72	16982	28	59989	100
2016	38288	65	20915	35	59203	100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

سادساً: معـدل التضخـم

تسـارع معـدل التضخـم في السـنوات الأولى مـن الأزمـة وسـجل أعـلى معـدل لـه في عـام 2013 حيـث وصـل لـ 82.3%، وانخفـض في السـنوات التاليـة لكنـه بقـي مرتفعـاً نسـبياً ووصـل لـ 43.6% في عـام 2016.

الجدول رقم (4) تطور معدلات التضخم السنوية خلال الفترة 2010 - 2016

العـام	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم السنوي%	4.4	6.3	36.4	82.3	22.5	38.46	43.6

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

سابعاً: سـعر الصـرف

بعـد التقلبـات السريعـة في سـعر صرف الليـرة السـورية أمـام الـدولار الأمريـكي خـلال فـترة الأزمـة، والتـي أثـرت بشـكل سـلبي عـلى الاقتصـاد بشـكل عـام والاسـتثمار بشـكل خـاص، ومنـذ نهايـة عـام 2016 حافظـت الليـرة السـورية عـلى سـعر صرف ثابـت أمـام الـدولار واسـتمر ذلـك طيلـة عـام 2017 نتيجـة الجهـود التـي قـام بهـا مـصرف سـورية المركـزي لدعـم اسـتقرار البيئـة الاقتصاديـة والاسـتثمارية.

ثامناً: قـوة الـعـمـل

بلـغ حجـم قـوة العمـل في عـام 2015 (5058) ألـف عامـل بانخفـاض قيمتـه (757) ونسـبته 15% مقارنـة بـ (5815) في عـام 2011، ومـع بدايـة الأزمـة بـدأ تركيـب قـوة العمـل يتجـه نحـو الزيـادة في نسـبة الإنـاث حيـث وصلـت لـ 36% في عـام 2015 مقارنـة بـ 17% في عـام 2011.

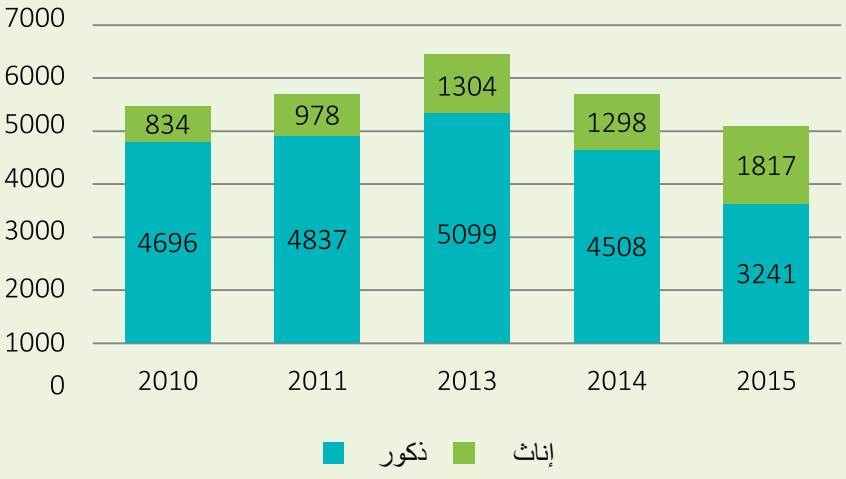

الشكل رقم (9)

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء

تاسعاً: المصارف الخاصة

بلغ عدد المصارف الخاصة العاملة في سورية حتى نهاية عام 2017 (14) مصرفاً، يتجاوز رأسمالها (80) مليار ل.س، وتتجاوز نسبة الاستثمار الأجنبي فيه 50%، منها (3) ثلاث مصارف إسلامية برأسمال يتجاوز (19) مليار ل.س.

الجدول رقم (5) المصارف التقليدية الخاصة

اسم المصرف	تاريخ المباشرة	رأس المال ل.س	نسبة الاستثمار الأجنبي %	عدد العاملين (عامل)
بنك بيمو السعودي الفرنسي	2004/1/4	5,500,000,000	49.00	599
بنك سورية و المهجر	2004/1/7	4,000,000,000	49.00	392
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	2004/4/3	5,250,000,000	49.07	382
البنك العربي - سورية	2006/1/2	5,050,000,000	51.29	276
بنك عودة - سورية	2005/9/15	5,724,500,000	49.00	314
بنك بيبلوس - سورية	2005/12/5	6,120,000,000	59.87	205
بنك سورية و الخليج	2007/6/13	3,800,210,400	49.00	162
بنك الأردن - سورية	2008/11/18	3,000,000,000	49.00	216
فرنسبنك - سورية	2009/1/15	5,250,000,000	60.00	155
بنك الشرق	2009/3/5	2,500,000,000	49.00	143
بنك قطر الوطني - سورية	2009/11/16	15,000,000,000	50.81	160
المجموع		**61,194,710,400**		**3004**

المصدر: مصرف سورية المركزي

الجدول رقم (6) المصارف الإسلامية الخاصة

اسم المصرف	تاريخ المباشرة	رأس المال ل.س	نسبة الاستثمار الأجنبي %	عدد العاملين (عامل)
بنك الشام	2007/8/27	5,000,000,000	46.00	222
بنك سورية الدولي الإسلامي	2007/9/15	9,561,831,400	47.93	567
بنك البركة سورية	2010/6/1	4,934,257,000	49.00	244
المجموع		**19,496,088,400**		**1033**

المصدر: مصرف سورية المركزي

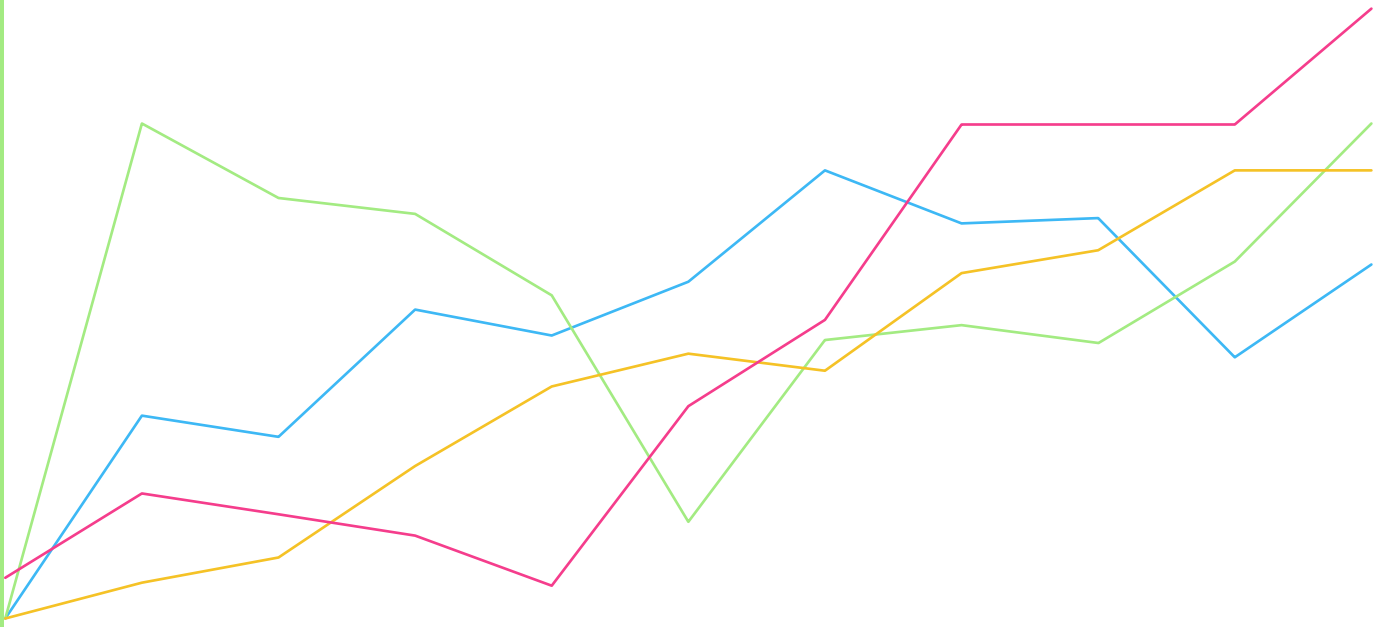

الفصـــل الثاني

هيئة الاستثمار السورية
SYRIAN INVESTMENT AUTHORITY

مناخ الاستثمار في سورية:

أولاً - عوامل تشجيع الاستثمار في سورية:

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية الذي يشكل ملتقى القارات.
- توفر الموارد الطبيعية وتنوعها.
- الاستقرار وعودة والأمن والأمان إلى سورية.
- محدودية المديونية الخارجية.
- استقرار سعر صرف الليرة السورية منذ نهاية عام 2016.
- الانخفاض التدريجي لمعدلات التضخم .
- فرص استثمارية واعدة.
- توفر الموارد البشرية المؤهلة وذات المستوى الثقافي العالي.
- قربها من أوروبة وهي أكبر مجمع استهلاكي في العالم.
- توافر مدن ومناطق صناعية مجهزة بالبنية التحتية وتطويرها المستمر.
- مزايا وإعفاءات وتسهيلات متنوعة للمشاريع الاستثمارية.
- اتفاقيات عربية ودولية لتوفير الضمانات لرأس المال الأجنبي.

ثانياً - البيئة القانونية:

1.2 ضمانات وحوافز الاستثمار:

في سبيل توفير بيئة استثمارية آمنة ومحفزة للمستثمر المحلي والأجنبي، قدم المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 العديد من المزايا والإعفاءات والضمانات التي تشجع الاستثمار وتسهل إجراءاته بما يوسع آفاق الاستثمار ويمنح المزيد من المزايا التنافسية مع دول الجوار، وهو ما سيحقق تعاظماً في تدفقات الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية إلى سورية، وينعكس إيجاباً على وتيرة النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع.

ـ الضمانات الممنوحة للمستثمر وفق المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007:

- يسمح للمستثمر بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية أو توسيعها ولو تجاوزت المساحة سقف الملكية المحدد في القوانين والأنظمة النافذة، شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.
- تتمتع المشاريع والاستثمارات المرخصة بعدم المصادرة أو نزع الملكية أو الحد من التصرف في ملكية الاستثمارات وعائداتها إلا إذا كان لغرض النفع ومقابل تعويض فوري وعادل للمستثمر.
- يحصل المستثمر غير السوري على تراخيص عمل وإقامة له ولعائلته طول مدة تنفيذ وتشغيل المشروع.
- يحق للمستثمر إعادة تحويل حصيلة التصرف بحصته من المشروع وبعملة قابلة للتحويل إلى الخارج بعد تسديد الضرائب المترتبة على عملية التصرف.
- يحق للمستثمر سنوياً تحويل الأرباح والفوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل بعد تسديد الضرائب المترتبة على هذه الأرباح والفوائد.

- يحق للمستثمر إعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج بعد ستة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوبات أو ظروف خارجة عن إرادة المستثمر يعود تقديرها إلى مجلس الإدارة.
- يسمح للخبراء والعمال والفنيين من رعايا الدول العربية والأجنبية العاملين في أحد المشاريع الموافق عليها بتحويل 50% من صافي أجورهم ومرتباتهم ومكافآتهم و 100% من تعويضات نهاية الخدمة إلى الخارج بعملة قابلة للتحويل شريطة تسديد الضرائب المترتبة على هذه الأجور والمرتبات والمكافآت.
- يتم التحويل عن طريق المصارف المرخصة أصولاً.
- يسمح للمستثمر بإدخال المعدات الخاصة بعمليات تركيب الموجودات في المشروع وإخراجها بناء على موافقة مجلس الإدارة.
- تراعى أحكام الاتفاقيات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمار وضمان الاستثمار النافذة في الجمهورية العربية السورية والموقعة مع الدول الأخرى أو المنظمات العربية والدولية.
- للمستثمر حرية التأمين على المشروع لدى أي من شركات التأمين المرخص لها بالعمل في سورية.
- تتم تسوية نزاعات الاستثمار بين المستثمر والجهات والمؤسسات العامة السورية عن طريق الحل الودي، وإذا لم يتوصل الطرفان إلى حل ودي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم إشعار خطي للتسوية الودية من قبل أحد طرفي الخلاف يحق لأي منهما اللجوء إلى أحد الطرق الآتية:

1. التحكيم.
2. القضاء السوري المختص.
3. محكمة الاستثمار العربية المشكلة بموجب الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية لعام 1980.
4. اتفاقية ضمان وحماية الاستثمار الموقعة بين الجمهورية العربية السورية وبلد المستثمر، أو منظمة عربية ودولية.

ـ الحوافز الممنوحة للمستثمر وفق المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007:

- يتمتع المشروع في القطاعات التالية بالإعفاءات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل النافذ وتعديلاته وكافة المزايا والضمانات المنصوص عليها في المرسوم 8:

1. المشاريع الزراعية ومشاريع استصلاح الأراضي.
2. المشاريع الصناعية.
3. مشاريع النقل.
4. مشاريع الاتصالات والتقانة.
5. المشاريع البيئية.
6. مشاريع الخدمات.
7. مشاريع الكهرباء والنفط والثروة المعدنية.
8. أية مشاريع أخرى يقر المجلس الأعلى تشميلها بناء على اقتراح مجلس الإدارة.

- السماح باستيراد جميع احتياجات المشروع دون التقيد بأحكام وقف ومنع وحصر الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع.
- تعفى الموجودات المستوردة من الرسوم الجمركية شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.
- تخضع المشاريع الاستثمارية المشملة لمبدأ الحسم الضريبي الديناميكي عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم /51/ لعام 2006 لضريبة الدخل وفق ما يلي:

◄ يصل الحد الأقصى للمعدل الضريبي للمشاريع بوجه عام إلى 28% على الأرباح الصافية.

◄ المعدل الضريبي للشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن 50% يبلغ 14%.

◄ يبلغ المعدل الضريبي للمشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار 22%، ويخفض هذا المعدل وفق الأسس الآتية:

■ درجتان للمنشآت الصناعية المقامة في المحافظات (الرقة، دير الزور، الحسكة، إدلب، السويداء، درعا، القنيطرة).

■ درجة واحدة للمنشآت الصناعية التي تستخدم (25) عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.

- درجتـان للمنشـآت الصناعيـة التـي تسـتخدم (75) عامـلاً فأكـثر مسـجلين أصـولاً بالتأمينـات الاجتماعيـة.
- ثـلاث درجـات للمنشـآت الصناعيـة التـي تسـتخدم (150) عامـلاً فأكـثر مسـجلين أصـولاً بالتأمينـات الاجتماعيـة.
- درجـة واحـدة بالنسـبة للمنشـآت المقامـة ضمـن المـدن الصناعيـة.
- درجتـان للمشـاريع الصناعيـة المرخصـة بأحـكام المرسـوم رقـم /8/ لعـام 2007 في مدينتـي حسـياء وديـر الـزور الصناعيتـين.
- درجتـان لمشـاريع محطـات توليـد الكهربـاء، مشـاريع مصـادر الطاقـة البديلـة، مصانـع الأسـمدة.

◀ درجتـان في ضـوء توفـر أي مـن الأسـس الآتيـة: المشـاريع الصناعيـة التـي تعتمـد في إنتاجهـا عـلى المـواد الأوليـة المحليـة، المشـاريع الصناعيـة التـي توفـر في اسـتهلاك الطاقـة، المشـاريع الصناعيـة التـي تسـتخدم أدوات ووسـائل وآلات تحافـظ عـلى البيئـة وتمنـع التلـوث البيئـي، المشـاريع الصناعيـة التـي تقـوم بتصديـر 50% مـن إنتاجهـا.

◀ درجتـان للمشـاريع الاسـتثمارية المرخصـة بأحـكام المرسـوم رقـم /8/ لعـام 2007 في المنطقـة الشرقيـة التـي تضـم محافظـات (الرقـة، ديـر الـزور، الحسـكة).

2.2 أهـم القـوانيـن والقـرارات والإجـراءات المتخـذة لتطـوير منـاخ الاسـتثمـار خلال الأعوام 2015-2016-2017:

1 المناطق الحرة:

- قـرار السـيد وزيـر الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة رقـم (1142) تاريـخ 2017/12/5 المتضمـن تحديـد البـدلات التـي تتقاضاهـا المؤسسـة العامـة للمناطـق الحـرة بالـدولار الأمريـكي.
- قـرار السـيد وزيـر الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة رقـم /887/ تاريـخ 2017/9/28 المتضمـن توحيـد البـدلات التـي تتقاضاهـا المؤسسـة مـن المسـتثمرين في المنطقـة الحـرة بدمشـق بغـض النظـر عـن الأنشـطة الاسـتثمارية المرخصـة.
- قـرار السـيد وزيـر الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة رقـم /657/ تاريـخ 2017/7/16 المتضمـن رفـع سـقف المدخـلات مـن السـوق المحليـة إلى المنشـآت الصناعيـة المرخصـة في المناطـق الحـرة مـن خمسـة ملايـين إلى خمسـين مليـون لـيرة سـورية.
- تشـجيع الفعاليـات الاقتصاديـة المحليـة والعربيـة والأجنبيـة (العامـة والخاصـة) بإقامـة وتنفيـذ واسـتثمار وتطويـر المناطـق الحـرة بكافـة أنواعهـا (عامـة – خاصـة – اقتصاديـة – تخصصيـة – مشـتركة).
- توسـيع النشـاطات التـي يمكـن إقامتهـا وفـق هـذا النظـام.
- تحديـد الصلاحيـات التـي تـم الترخيـص بموجبهـا لطلبـات الاسـتثمار في المناطـق الحـرة .
- إعطـاء الحـق للمسـتثمرين باسـتجرار قـروض مـن المصـارف القائمـة في القطـر لقـاء المشـاريع التـي سـتقام في المناطـق الحـرة بضمانـات تكفـل هـذه القـروض سـواء كانـت هـذه الضمانـات داخـل المناطـق الحـرة أو خارجهـا في أراضي الجمهوريـة العربيـة السـورية.
- السـماح بإقامـة المرافـئ الجافـة في المناطـق الحـرة بحيـث يتـم سـحب البضائـع مباشـرة مـن الموانـئ إلى هـذه المرافـئ وتـدار مـن الجهـة التـي يحددهـا السـيد وزيـر النقـل بغيـة تخفيـف الضغـط عـلى المرافـئ البحريـة.
- إنشـاء نافـذة واحـدة في المناطـق الحـرة بحيـث تضـم ممثلـين عـن الجهـات العامـة التـي يتطلـب عمـل المناطـق الحـرة وجودهـا لتسـهيل وتبسـيط إجـراءات المعامـلات للمسـتثمرين والمودعـين ويتبـع ممثلـو هـذه الجهـات لإدارة المنطقـة الحـرة مـن الناحيـة الإداريـة أمـا فيـما يتعلـق بعملهـم فيخضعـون للقوانـين والأنظمـة والتعليـمات النافـذة لـكل منهـم.
- تشـكيل لجنـة بقـرار مـن السـيد رئيـس مجلـس الـوزراء برئاسـة السـيد وزيـر الاقتصـاد والتجـارة الخارجيـة تضـم في عضويتهـا ممثلـين عـن الجهـات المعنيـة بعمـل المنطقـة الحـرة مهمتهـا دراسـة منـح مزايـا إضافيـة للمنطقـة الحـرة عـلى أن ترفـع اللجنـة نتائـج عملهـا للسـيد رئيـس مجلـس الـوزراء لاتخـاذ القـرار المناسـب.

- تشكيل لجنة عليا ولجان فرعية للمستثمرين في المناطق الحرة تعنى بأوضاع المستثمرين وتعمل مع المؤسسة على معالجة المعوقات التي تعترض العمل الاستثماري ويتم وضع نظام داخلي لعملهم أسوة بالاتحادات والغرف الموجودة في القطر.

2 قطاع الصناعة:

- صدر القانون رقم /15/ تاريخ 2017/3/29 القاضي بإعفاء أصحاب الأعمال المشتركين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من الفوائد والمبالغ الإضافية المترتبة عليهم اعتباراً من 2017/1/5 ولغاية 2018/1/4.
- صدر القانون رقم /14/ لعام 2017 القاضي بإعفاء البضائع المنتجة محلياً من رسم الإنفاق الاستهلاكي في حال تصديرها إلى الخارج بغية دعم وتنمية وتطوير وتحسين الإنتاج المحلي وتعزيز تنافسيته ودعم الصادرات مما يخدم أهداف النمو الاقتصادي.
- صدر المرسوم رقم /19/ لعام 2017 القاضي بإعفاء الآلات وخطوط الإنتاج المستوردة لصالح المنشآت الصناعية المرخصة من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المترتبة على الاستيراد.
- صدر المرسوم رقم /172/ لعام 2017 القاضي بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50% على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة للصناعات المحلية.
- صدر قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /1483/ تاريخ 2017/7/6 الذي سمح بإضافة نسبة 15% بدلاً من 10% على أدنى سعر مقدم من العارض غير السوري عند مقارنة العروض بين عارضين محليين للمنتجات الوطنية وعارضين غير سوريين.
- صدر تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم 15/853 تاريخ 2017/10/9 المتضمن السماح باستيراد الآلات والتجهيزات وخطوط الإنتاج الصناعية (المستعملة والمجددة) من بلد المنشأ أو من غير بلد المنشأ ودون التقيد بعمرها لكافة المستوردين باستثناء بعض الحالات.
- صدر قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 77/م. وتاريخ 2017/12/17 الذي سمح بمنح المنشآت القائمة والمستثمرة غير الحاصلة على الترخيص الإداري إذناً بمزاولة نشاطها بشكل مؤقت لمدة سنتين.
- تم الموافقة على إلغاء مؤونة الاستيراد المقدرة بـ 25% على كافة البضائع والسلع المستوردة.

3 قطاع الكهرباء والطاقة:

- صدور قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 1763 لعام 2016 بخصوص الأسعار التشجيعية لشراء الكهرباء من مشاريع توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة باستطاعات صغيرة مربوطة على شبكة التوزيع.
- العمل على تعديل قانون الكهرباء رقم /32/ لعام 2010 لإعادة هيكلة القطاع بما ينسجم مع التأسيس لإيجاد سوق تنافسية ومشاركة مستثمرين من القطاع الخاص بأنشطة توليد وتوزيع الكهرباء، والعمل على تبسيط الإجراءات للتغلب على الصعوبات التي قد تواجه كافة أطراف القطاع.
- وضع كود شبكة توزيع الكهرباء الذي ينظم عملية توزيع الكهرباء وربط مشاريع التوليد الموزع على شبكة التوزيع.
- نموذج اتفاقية معتمد لشراء الطاقة من المستثمرين المرخص لهم بإقامة مشاريع توليد الكهرباء من الطاقات المتجددة باستطاعات صغيرة مربوطة على شبكة التوزيع.

4 قطاع التأمين:

- تم إصدار القرار رقم 100/17/12 تاريخ 2017/2/22 المتضمن بعض التعديلات على قرار استثمار أموال الشركات، وأهم ما تضمنه التعديل هو توزيع إيداعات الشركة فيما بين المصارف السورية على ألا تزيد نسبة الإيداعات في كل مصرف عن 20% من إجمالي الإيداعات كحد أدنى.
- تم وضع الدراسة الأولية لإحداث شركة استثمارية تحدث عن طريق شركات التأمين كمؤسسين، ويكون لها دور في إعادة الإعمار.

5 قطاع النقل:

- القـرار رقـم /1400/ تاريـخ 2015/12/22 الخـاص بزيـادة فـرص العمـل للـشركات الاسـتثمارية العاملـة في مجـال نقـل الـركاب والأفـواج السـياحية للعمـل بالنقـل المنتظـم ونقـل طـلاب الجامعـات والمعاهـد والعـمال والموظفـين.
- التعميـم عـلى مديريـات النقـل بالقـرار رقـم /265/ تاريـخ 2017/3/5 الـذي يوضـح آليـة العمـل وفـق القـرار /1400/.

6 المدن و المناطق الصناعية:

- إصـدار نظـام اسـتثمار الميـاه للمدينـة الصناعيـة بالشـيخ نجـار، بمـا يتوافـق مـع نقـل ملـف إدارة الميـاه إلى المـدن الصناعيـة بالتنسـيق مـع الجهـات المعنيـة.
- إصـدار قـرار تعرفـة ميـاه الـشرب والميـاه الصناعيـة في المدينـة الصناعيـة بحسـياء بمـا يتوافـق مـع التكاليـف الفعليـة.
- يجـري العمـل عـلى تعديـل نظـام إحداثيـات وتنفيـذ واسـتثمار المناطـق الصناعيـة والحرفيـة الصـادر بالقـرار رقـم /2777/ لعـام 2011.
- العمـل بالتنسـيق مـع وزارة المـوارد المائيـة وهيئـة التخطيـط الإقليمـي والمدينـة الصناعيـة عـلى تقديـر الاحتياجـات الموضوعيـة للمـدن الصناعيـة كـماً ونوعـاً، وسـبل تأمينهـا وآليـات ترشـيد اسـتهلاكها.
- مشـاركة المـدن الصناعيـة (عـدرا- الشـيخ نجـار- حسـياء) في معـرض دمشـق الـدولي بدورتـه التاسـعة والخمسـين لعـام 2017 ضمـن القسـم المخصـص لـوزارة الإدارة المحليـة والبيئـة.
- العمـل عـلى تعديـل أنظمـة الاسـتثمار في المـدن الصناعيـة (عـدرا- الشـيخ نجـار- حسـياء).
- يتـم العمـل عـلى تعديـل أنظمـة ضابطـة البنـاء والمخططـات التنظيميـة للمناطـق الصناعيـة والحرفيـة للتوسـع الشـاقولي وزيـادة عامـل الاسـتثمار فيهـا.
- متابعـة إحـداث مديريـات للمناطـق الصناعيـة والحرفيـة في المحافظـات وقـد بلـغ عددهـا مـع نهايـة عـام 2017 ثمـان مديريـات هـي (ريـف دمشـق – حلـب – حمـص – السـويداء – اللاذقيـة – حـماه – طرطـوس – القنيطـرة)، الأمـر الـذي يسـاهم في سرعـة إحـداث وتنفيـذ واسـتثمار المناطـق الصناعيـة والحرفيـة بالتنسـيق مـع الـوزارة.
- إحـداث ثـلاث مناطـق صناعيـة وحرفيـة في (القرداحـة في محافظـة اللاذقيـة – الحلـس في محافظـة القنيطـرة والحـواش في محافظـة حمـص).
- وضـع حجـر الأسـاس للمناطـق الصناعيـة والحرفيـة (الشـيخ بـدر – دريكيـش – صافيتـا – القرداحـة– الحفـة – ديروتـان – فـدرة – السـلمية – الحـواش – ديـر عطيـة) وتدشـين المنطقـة الصناعيـة في مدينـة بانيـاس وذلـك خـلال الزيـارات الميدانيـة للسـيد رئيـس مجلـس الـوزراء إلى المحافظـات.
- إعطـاء الموافقـة الأوليـة عـلى إحـداث مناطـق صناعيـة وحرفيـة في كل مـن (الحفـة في محافظـة اللاذقيـة – ديـر عطيـة في محافظـة ريـف دمشـق – تلكلـخ في محافظـة حمـص).
- الموافقـة عـلى تقسـيط مبلـغ الفـرق بـين السـعرين البـدائي والنهـائي لمقاسـم المنطقـة الصناعيـة والحرفيـة في القريّـا لمـدة عـام واحـد عـلى أبعـد تقديـر وعـلى أقسـاط نصـف سـنوية وبنفـس الآليـة المتبعـة عـلى حسـاب الفوائـد عـلى الأقسـاط الأساسـية وذلـك اسـتثناءً مـن القـرار رقـم /2777/ لعـام 2011.
- تنفيـذ برامـج تدريبيـة حـول إحـداث وتنفيـذ واسـتثمار المناطـق الصناعيـة والحرفيـة ودورهـا في التنميـة المحليـة وتنميـة الكـوادر البشريـة وذلـك في محافظـات : السـويداء – ريـف دمشـق – حمـص– طرطـوس.
- تـم رصـد الاعتـمادات بقيمـة (2000) مليـون ل.س في الموازنـة الاسـتثمارية لعـام 2018 لتمويـل المناطـق الصناعيـة والحرفيـة.
- العمـل عـلى دراسـة احتياجـات المناطـق الصناعيـة والحرفيـة وإعـادة تأهيـل البنـى والمنشـآت الصناعيـة والحرفيـة المتـضررة في محافظـات حلـب وريـف دمشـق وحمـص.

7 مصرف سوريا المركزي:

- اعتـماد قواعـد العمـل الخاصـة بنظـام التسـويات الإجماليـة السـوري (SYGS).

- إدارة عمليات القطع الأجنبي للأغراض التجارية وغير التجارية بهدف الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية بما ينعكس على استقرار البيئة الاقتصادية والاستثمارية.
- تشجيع الاستثمار باتخاذ القرار رقم 1441/ل.إ تاريخ 2017/11/7، القاضي بإعفاء جميع تعهدات إعادة قطع التصدير المؤقت غير المسموح بتصدير بضائعها تصديراً نهائياً المسددة بتأخير أو التي سيتم تسديدها بتأخير وذلك بإعادة ذات البضاعة المصدرة إلى القطر حتى تاريخ2017/12/31.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة نتيجة مشاركة مصرف سورية المركزي باستصدار القانون رقم /12/ لعام 2016 القاضي بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحسين مستوى الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المالي.

8 قطاع التطوير والاستثمار العقاري:

- بناء بنية تحتية معلوماتية وتنفيذ شبكة معلومات شاملة (شبكة داخلية، بريد إلكتروني داخلي، نظام أرشفة) وشبكة اتصالات حديثة.
- تنفيذ الدورات التدريبية في المهارات المعلوماتية والفنية واللغوية لبعض عاملي الهيئة وفق المتطلبات والمهام الموكلة بهم.
- إطلاق الموقع الالكتروني الجديد للهيئة بصورة متطورة وعصرية مع الاستمرارية في تحديث المعلومات المعروضة على الموقع والعمل على ربطه مع موقع الوزارة.
- تحديث الأطلس الجغرافي الذي يتضمن بيانات تفصيلية عن مناطق التطوير العقاري المحدثة.
- تحديث العقد النموذجي الذي ينظم العلاقة بين الجهة الإدارية والمطور العقاري.
- وضع مسودة دفاتر الشروط الفنية والقانوني والمالية اللازمة للإعلان عن تنفيذ مشاريع التطوير العقاري.
- تحديث نموذج طلب الترخيص الأولي لشركة تطوير واستثمار عقاري وفق أحكام القانون رقم /15/ لعام 2008 وتعليماته التنفيذية وأحكام قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 وتعديلاته.
- تحديث نموذج طلب تسجيل لشركة عربية أو أجنبية متخصصة في التطوير العقاري وفق أحكام القانون رقم (15) لعام 2008 وتعليماته التنفيذية وأحكام القانون رقم /34/ لعام 2008 وتعديلاته.
- تحديث نموذج طلب الترخيص النهائي لتأسيس شركة تطوير واستثمار عقاري وفق أحكام القانون رقم /15/ لعام 2008 وتعليماته التنفيذية وأحكام قانون الشركات رقم /29/ لعام 2008 وتعديلاته والقانون رقم /34/ لعام 2008.
- تحديث نسخة دليل المطور العقاري الذي يتضمن مراحل وإجراءات تأسيس الشركات ونماذجها والأوراق الثبوتية المطلوبة في كل مرحلة والمزايا والحوافز الممنوحة لمشاريع التطوير العقاري وتحميله على الموقع الالكتروني للهيئة.
- إعداد نموذج اتفاقية حساب ضمان بين المطور العقاري وأمين الحساب.
- إعداد نموذج عقد بين المطور العقاري والمستثمرين.
- إحداث فرع للهيئة العامة للتطوير العقاري في المنطقة الوسطى مقره مدينة حماه.
- صدور موافقة السيد الوزير على إعادة افتتاح فرع المنطقة الشمالية ومقره محافظة حلب ويجري العمل على تجهيز المقر وتأمين الكوادر من العاملين في الفرع.

9 قطاع السياحة:

- صدور القرار رقم 358 لعام 2011 الخاص بتأجيل جميع الالتزامات المالية المترتبة على المنشآت السياحية لقاء استهلاكها للطاقة الكهربائية والمستحقة اعتباراً من 2011/3/1.
- صدور القرار رقم 359 لعام 2011 الخاص بتكليف الفنادق والنزل التراثية برسم مسكر وخدمات وفق السوية التأهيلية أو التصنيفية المفروضة على هذه الفنادق والنزل التراثية المؤهلة أو المصنفة بسوية نجمتين

وذلـك مهـما كانـت سـويتها التأهيليـة والتصنيفيـة الصـادرة عــن وزارة الســياحة اعتبــاراً مــن 2012/1/1.

- صــدور القــرار رقــم 364 لعــام 2012 الخــاص بالســماح للمســتثمرين الــذي أتمــوا تنفيــذ مشــاريعهم الاســتثمارية (وفـق صيغـة الـBOT) بمـدة تقـل عـن مـدة التنفيـذ الفعليـة المذكــورة في العقــد باســتثمار هــذه المشــاريع دون تســديد بــدلات اســتثمار للجهــة المالكــة للفــترة المتبقيــة مــن مــدة التنفيــذ وفــق العقــد.
- صــدور القــرار رقــم 365 لعــام 2012 الخــاص بتعديــل النســب المعتمــدة للتأمينــات النهائيــة للمشــاريع خــلال فــترة الإنشــاء والتجهيــز وخــلال فــترة الاســتثمار وتحريرهــا عــلى دفعــات .
- صـدور القـرار رقـم 366 لعـام 2012 الخـاص بتعديـل القـرار رقـم 304 المتضمـن شروط التعاقـد مـع شركات الإدارة الفندقيـة ومنـح المسـتثمر فرصـة للتعاقـد بعـد إنجـاز المـشروع.
- صــدور القــرار قــم 374 لعــام 2012 وهــو قــرار المجلــس الأعــلى للســياحة بإعفــاء المســتثمرين مــن أقســاط بــدل الاســتثمار خــلال فــترة الأحــداث الراهنــة .
- صــدور المراســيم التشريعيــة رقــم/3/ ورقــم/5/ ورقــم/52/ لعــام 2012 المتعلــق بإعــادة جدولــة القــروض الممنوحــة للمشــاريع الســياحية .
- صــدور القــرار رقــم 353 لعــام 2012 الخــاص بــشروط تنفيــذ الأقســام التنظيميــة للمجمعــات الســياحية بالتــوازي مــع تنفيــذ الأقســام الاســتثمارية .
- صـدور القـرار رقـم 386 لعـام 2015 حـول إخضـاع الأمـوال والعقــارات المســتولى عليهــا لصالــح الجمهوريــة العربيــة الســورية ذات الصفــة الســياحية لإشراف وزارة الســياحة.
- القــرار رقــم 2030 لعــام 2012 الخــاص بــشروط ترخيــص المجمعــات الترفيهيــة.

إصــدار قــرار شركات الإدارة الســياحية رقــم 700 تاريــخ 2016/2/8.

- إصدار قرار المنتزهات رقم 888 تاريخ 2018/1/16.
- إصــدار قــرار الاســتراحات الطرقيــة رقــم 2255 تاريــخ 2017/11/27.

ثالثـــاً - مقترحـــات هيئـــة الاســـتثمار الســـورية لتطويـــر المنـــاخ الاســـتثماري:

- تحقيــق إدارة حكوميــة مختصــة لأنشــطة وبرامــج الاســتثمار والتــي تكفــل رعايــة وتحفيــز المســتثمر المحــلي والأجنبــي والمغــترب، مــن خــلال توحيــد مرجعيــة القــرار الاســتثماري وربطهــا بجهــة واحــدة هــي هيئــة الاســتثمار الســورية، بحيــث تتمتــع بصلاحيــات واســعة واســتقلال جوهــري، وبتمثيــل كبــير مــن كافــة الــوزارات المعنيــة بالاســتثمار.

- بــذل الجهــود الحثيثــة لإعــادة توطــين الاســتثمارات الســورية التــي هربــت للخــارج، وتشــجيع عــودة رأس المــال الســوري المهجّــر والمهاجــر، والــذي يشــكل رافعــة للاقتصــاد الوطنــي ورأســمال الإنطــلاق في مشــاريع إعــادة الإعــمار المرتقبــة.

- زيــادة مخصصــات البحــث والتدريــب والتأهيــل في المؤسســات العامــة والخاصــة ومراكــز البحــث، مــن أجــل تطويــر نوعيــة مخرجــات الاســتثمار وحمايتــه.

- إتاحــة المجــال للقطــاع الخــاص للإســهام في عمليــة التنميــة الاقتصاديــة كشريــك أســاسي وفاعــل في عمليــة الإعــمار والتنميــة، مــن خــلال دخولــه بــشراكات حقيقيــة مــع القطــاع العــام وتنفيــذ مشــاريع اســتثمارية ذات أولويــة داعمــة للاقتصــاد الوطنــي ولعمليــة التنميــة المســتدامة.

- خفــض التفــاوت التنمــوي بــين المناطــق والمحافظــات في مجــال البنــى التحتيــة، وتوزيــع المشــاريع الاقتصاديــة وفقــاً للميــزات النســبية لــكل منطقــة ومحافظــة، وذلــك ضمــن الإطــار الوطنــي للتخطيــط الإقليمــي.

- التركيــز عــلى عمليــات الإصــلاح الإداري، مــن خــلال إدخــال تغيــرات أساســية في أنظمــة الإدارة العامــة بمــا يكفــل تحســين مســتويات الأداء ورفــع ســوية النظــم الإداريــة القائمــة، وجعلهــا أكــثر ملاءمــة مــع التطــور التكنولوجــي الحديــث وتحديــات الســوق وتحويــل إدارة الخدمــات مــن أســلوب البيروقراطيــة إلى الأســلوب التجــاري أو الاقتصــادي.

- تشــجيع التشــارك والتعاقــد بــين الــشركات مــن جهــة والهيئــات البحثيــة مــن جهــة أخــرى، إمــا لإجــراء بحــوث نوعيــة تطبيقيــة، أو لتطويــر نتائــج البحــوث وإختبارهــا عــلى مقيــاس أكــبر، تمهيــداً لإقامــة خطــوط وأنظمــة الإنتــاج بالمقيــاس الحقيقــي.

- توحيــد الجهــات المعنيــة بالاســتثمار، ووضــع كافــة الجهــات المروجــة لــه تحــت مظلــة واحــدة، للقضــاء عــلى الإجــراءات الروتينيــة.

- الاســتفادة مــن أنجــح الممارســات العالميــة في مجــال اســتقطاب الاســتثمار وتنميتــه.

- متابعــة الواقــع التنفيــذي الفعــلي للمشــاريع الاســتثمارية، والعمــل عــلى تذليــل العقبــات والصعوبــات التــي تواجــه تنفيذهــا.

- وضــع برامــج تمويليــة مرنــة وتتســع لتشــمل تمويــل كل مــشروع حســب نشــاطه وطبيعــة عملــه، يراعــى فيهــا وضــع المشــاريع المتعــثرة، بحيــث تمنــح قــروض بأقــل فائــدة، بمــا يمكــن أصحابهــا مــن إعــادة تشــغيلها وإنجاحهــا.

- إنشــاء صنــدوق وطنــي لرعايــة وتنميــة المشــاريع الصغــيرة والمتوســطة المحليــة، يســتخدم لتمويــل وتطــوير هــذه المشــاريع وبنــاء مجتمــع ريــادي يحفــز عــلى الإبــداع، ويحقــق فــرص التنميــة الاقتصاديــة.
- إقامــة مناطــق اســتثمارية متخصصــة وجديــدة تســاهم في النهــوض بصناعــات محــددة وضروريــة خــلال فــترة إعــادة الإعــمار بمــا يخــدم الأهــداف التنمويــة.

- إقامــة المعــارض الخارجيــة والداخليــة لتســويق للترويــج للفــرص الاســتثمارية والمنــاخ الاســتثماري وإقامــة النــدوات والورشــات بالتعــاون مــع كافــة الجهــات الخارجيــة والداخليــة، والتعــرف عــلى العقبــات التــي تعــترض العمليــة الاســتثمارية والعمــل عــلى معالجتهــا.

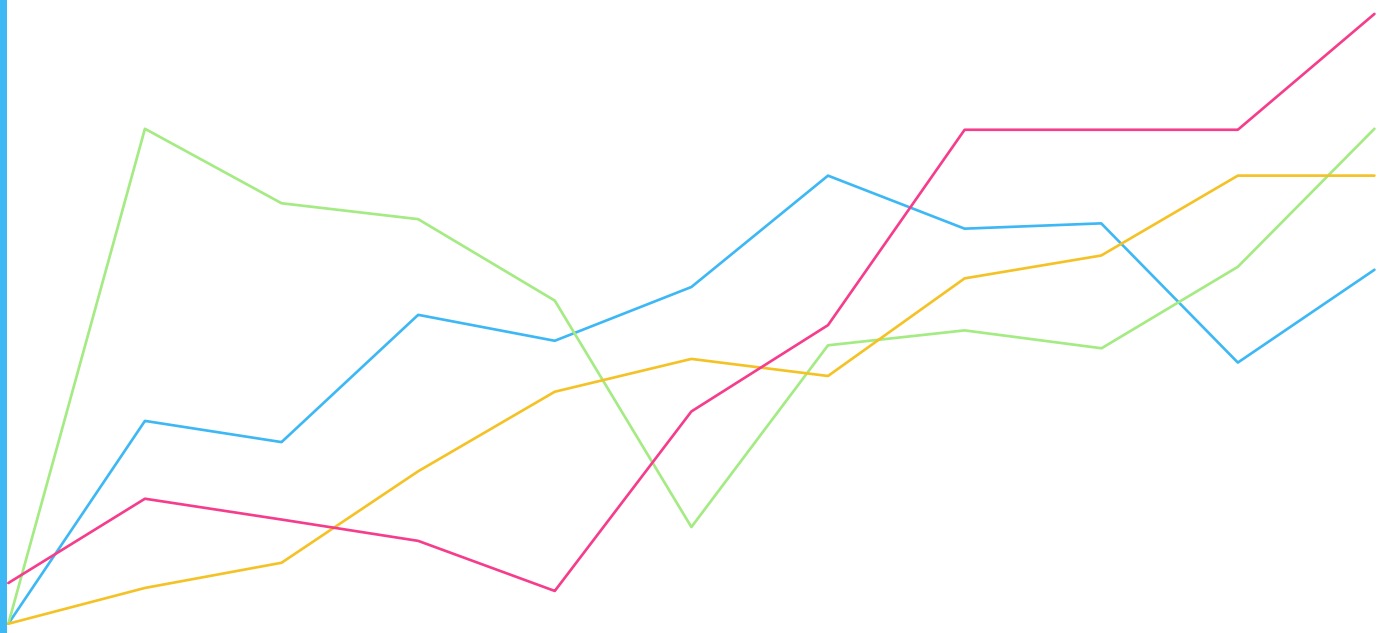

الفصـــل الثالث

هيئة الإستثمار السورية
SYRIAN INVESTMENT AUTHORITY

هيئة الاستثمار السورية:

اولاً - نبذة عامة :

أحدثت هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 2007 بالتزامن مع صدور المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 الخاص بتشجيع الاستثمار وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط برئيس مجلس الوزراء.

ثانياً - الرؤية:

خلق بيئة استثمارية موائمة لتحقيق تنمية مستدامة، وتهيئة المناخ الاستثماري المناسب والترويج له كقاعدة غنية بالفرص الاستثمارية والترويج له محلياً وإقليمياً وعالمياً.

ثالثاً - أهداف هيئة الاستثمار السورية:

تهدف الهيئة إلى تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار وتنمية البيئة الاستثمارية في الجمهورية العربية السورية ولها في سبيل ذلك القيام بالمهام الآتية:

1. وضع الأسس والمعايير لتبسيط الإجراءات وتسهيلها.
2. إعداد الخارطة الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ضمن أولويات تراعى فيها المشاريع الاستثمارية ذات الأهمية الاستراتيجية والعمل على ترويجها داخلياً وخارجياً والعمل على تحديثها باستمرار.
3. تقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك.
4. المشاركة في إعداد مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالاستثمار.
5. تتبع تنفيذ المشاريع وتذليل العقبات التي تعوق تنفيذها واستمرار عملها.
6. القيام بكافة النشاطات الترويجية لجذب الاستثمارات وتشجيعها بما في ذلك إقامة الندوات والمؤتمرات وتنظيم وتبادل الزيارات واللقاءات.

رابعاً - الهيكل التنظيمي للهيئة ويتألف من :

مديرية خدمات الاستثمار (النافذة الواحدة).

مديرية المتابعة.

مديرية الدراسات.

مديرية الخارطة الاستثمارية.

مديرية الترويج والإعلام.

مديرية الشؤون التقنية.

مديرية الشؤون الإدارية والموارد البشرية.

مديرية التخطيط والتعاون الدولي.

دائرة الرقابة الداخلية.

دائرة أمانة السر.

الشؤون المالية (محاسب الإدارة).

مدراء الفروع

المـخطط التنظيمـي للهيئـة :

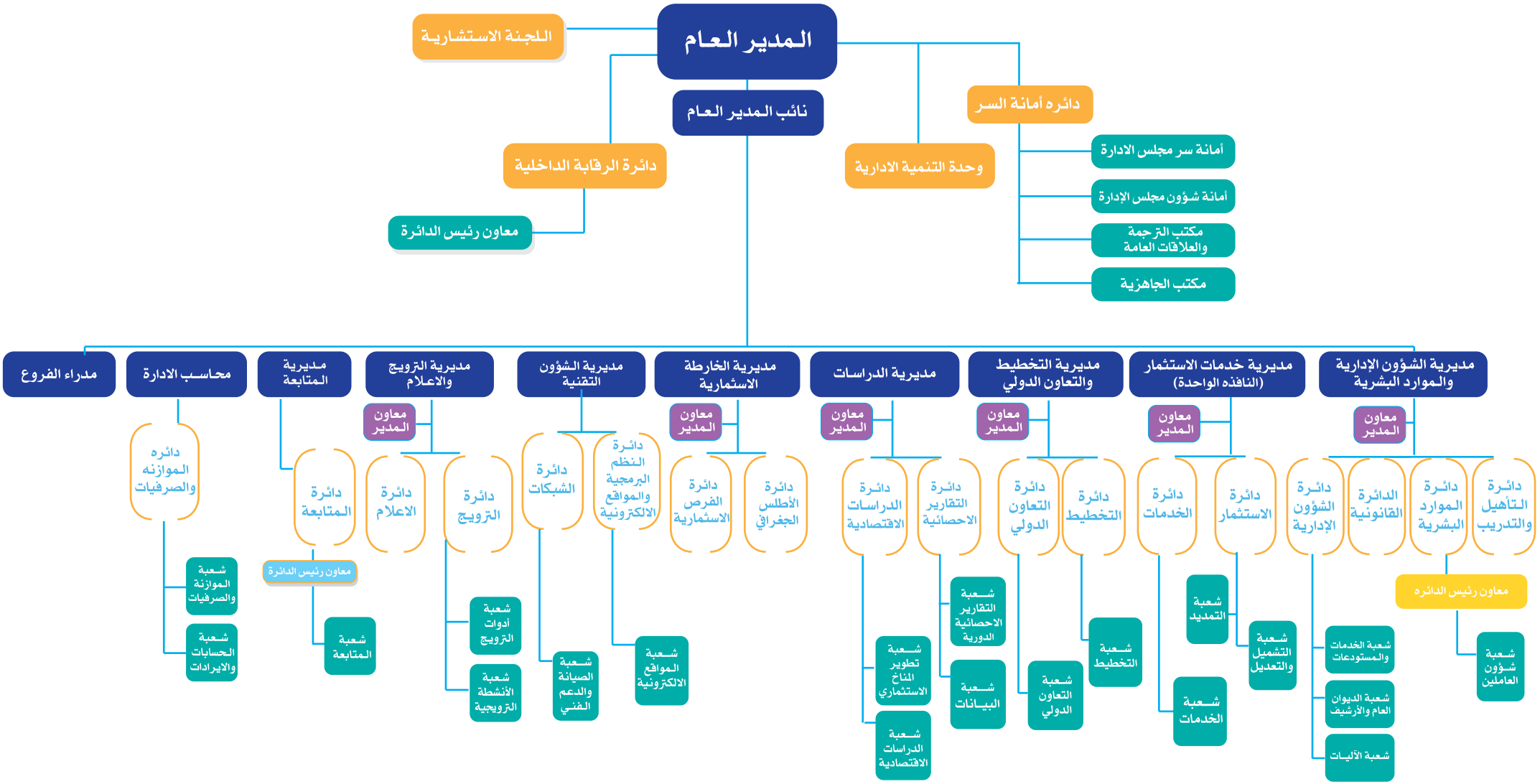

خامساً - انجـازات هيئـة الاسـتثمار السـورية:

على المستوى التشريعي والمؤسساتي:

1 قامـت الهيئـة بإعـداد مسـودة مـشروع قانـون الاسـتثمار الجديـد " قانـون واحـد وموحـد للاسـتثمار يضـم كافـة القطاعـات الاقتصاديـة" وفـق رؤيـة جديـدة مسـتمدة مـن توجهات الحكومة ومتطلبات مرحلة إعادة الإعمار، يتضمن مزايـا وإعفـاءات إضافيـة ومنافسـة بهـدف جـذب وتشـجيع الاسـتثمار المحـلي والأجنبـي.

2 العمـل عـلى تنظيـم آليـة سـير مركـز خدمـات الاسـتثمار مـن خـلال تكويـن أنظمـة عمـل مشـتركة مـع الـوزارات لتفعيـل عمـل ممثـلي الـوزارات والجهـات العامـة بالشـكل الأمثـل تحقيقـاً لمفهـوم المحطـة الواحـدة للاسـتثمار.

3 التعـاون مـع الـوزارات والجهـات المعنيـة لوضـع دليـل إجـرائي للمشـاريع يتضمـن إجـراءات مبسـطة لتأسـيس وتنفيـذ المشـاريع والزمـن الـلازم لـكل إجـراء.

على المسـتوى التقنـي والتحـول نحـو الحكومـة الالكترونيـة:

1 تصميـم التطبيقـات البرمجيـة بالاعتـماد عـلى كفـاءات الهيئـة: وأهمهـا تطبيـق (اسـتثمر مـن جوالـك)، حيـث تعتـبر هيئـة الاسـتثمار السـورية رائـدة في تصميـم واسـتخدام مثـل هـذا التطبيـق بـين الجهـات الحكوميـة، و يتضمـن التطبيـق العديـد مـن الخدمـات أهمهـا: خدمـة (الأخبـار المبـاشرة)، خدمـة (تابـع مشروعـك)، خدمـة التشـميل، وخدمـة (البحـث عـن شريـك)، بالإضافـة إلى الفـرص الاسـتثمارية وروابـط مبـاشرة إلى المواقـع الحكوميـة.

2 تصميـم قـرص ترويجـي خـاص بالفـرص الاسـتثمارية باللغتـين العربيـة والانكليزيـة.

3 متابعـة مـشروع الأتمتـة، والـذي يهـدف إلى تنظيـم وتسريـع وتبسـيط الإجـراءات والمعامـلات الخاصـة بالاسـتثمار ضمـن الهيئـة والجهـات المعنيـة بالاسـتثمار مـن جهـة أخـرى، وإنشـاء أرشـيف الكـتروني وقاعـدة بيانـات كاملـة ومرنـة وموحـدة تكـون متاحـة لكافـة الجهـات العامـة.

4 اسـتكمال أعـمال الربـط الشـبكي مـع فـروع الهيئـة في المحافظـات والجهـات المعنيـة بالاسـتثمار، حيـث تمـت أعـمال الربـط الشـبكي مـع وزارة الكهربـاء والنقـل والزراعـة والصناعـة والاقتصـاد والإدارة المحليـة والمـوارد المائيـة.

5 التحديـث المسـتمر للموقـع الالكـتروني الخـاص بالهيئـة، وتصميـم قسـم خـاص لعـرض الفـرص الاسـتثمارية الجاهـزة والمحـدد مواقعهـا والحاصلـة عـلى موافقـات مسـبقة وفـق رؤيـة "مـشروع مـكاني"، بالإضافـة إلى تفعيـل خدمـة الفـرص الاسـتثمارية الخاصـة المقدمـة مـن المسـتثمرين.

على مستوى المتابعة:

1 تلقـي ودراسـة ومعالجـة شـكاوي المسـتثمرين وإيجـاد الحلـول المناسـبة لهـا لمسـاعدتهم في تنفيـذ مشـاريعهم.

2 القيـام بالجـولات الميدانيـة للإطـلاع عـلى واقـع المشـاريع وفي كافـة المحافظـات.

3 معالجـة ومتابعـة طلبـات المسـتثمرين لتأمـين حاجـة مشـاريعهم مـن المشـتقات النفطية ، والتواسـط بين المسـتثمرين والجهـات المسـؤولة لتأمـين حاجـة البعـض منهـا.

4 دراسـة ملـف الأضرار للمشـاريع الاسـتثمارية المتـضررة التـي خرجـت مـن الخدمـة بشـكل كلي أو جـزئي.

5 إعـداد دراسـات تفصيليـة لمجمـل المشـاكل والصعوبـات التـي تعـاني منهـا المشـاريع بهـدف اسـتكمال تنفيذهـا.

6 مراسـلة كافـة الجهـات العامـة بخصـوص تسـهيل المعاملات المصرفيـة للمسـتثمرين، واقـتراح إحـداث فـروع للمصـارف العامـة في المـدن الصناعيـة.

7 عـرض المشـاكل التـي تعـاني منهـا المشـاريع المتعـثرة مـع بعـض الاقتراحـات المناسـبة لحلهـا عـلى المجلـس الأعـلى للاسـتثمار للنظـر فيهـا.

على مستوى التأهيل والتدريب:

تنفيـذ دورات متعـددة داخـل الهيئـة وخارجهـا، ودورات خارجيـة بالتعـاون مـع هيئـة التخطيـط والتعـاون الـدولي وفـق الجـدول التـالي:

دورات لغوية خارج الهيئة	عدد الدورات	4
	عدد المتدربين	50
دورات تخصصية إدارية وتقنية خارج الهيئة بالتعاون مع مركز التطوير والإدارة الإنتاجية	عدد الدورات	20
	عدد المتدربين	85
دورات تخصصية إدارية وتقنية داخل الهيئة	عدد الدورات	5
	عدد المتدربين	180
دورات خارجية في الهند	عدد الدورات	5
	عدد المتدربين	7

سادساً - استراتيجيات الهيئة لتشجيع الاستثمار:

تبنت الهيئة عدة استراتيجيات من شأنها تنمية وتعزيز الاستثمارات الحقيقية وتبسيط إجراءات إقامتها كان أبرزها:

1 بناء صورة الاستثمار:

الشفافية والوضوح في توفير المعلومات والبيانات للمستثمرين عن البيئة والمناخ الاستثماري والخطط الاستثمارية المستقبلية والترويج لها داخلياً وخارجياً، لإبراز مزايا الاستثمار وبناء الصورة الذهنية للاستثمار في سورية وتعزيزها لدى المستثمرين المستهدفين والتأثير الإيجابي في قرارهم الاستثماري، من خلال العديد من الأدوات المستخدمة في الأوساط الداخلية والخارجية كحملات الدعاية والإعلان والمشاركة في معارض الاستثمار وإقامة الندوات والمؤتمرات وتنظيم تبادل الزيارات واللقاءات.

2 التركيز على رغبات ومصالح المستثمرين وتقديم خدمات مثالية ومتكاملة لهم:

من خلال تطبيق مفهوم المحطة الواحدة وهندسة الإجراءات على مستوى كل المؤسسات والتشبيك الكامل معها، واستخدام تقنيات وأدوات متطورة تمكن من إدارة أنشطة الاستثمار بصورة متكاملة في مركز خدمات الاستثمار وبكفاءة وفاعلية بما يوفر الوقت والجهد والتكلفة على المستثمر، و يرفع مستوى تقييم البيئة المؤسساتية السورية، حيث تصب التسهيلات التي تقدمها الهيئة في تقليل المدة اللازمة لتأسيس المشروع الاستثماري الجديد ودخوله مرحلة التنفيذ.

3 إدارة أفكار ورغبات المستثمر وترجمتها لفرص استثمارية تجعل المستثمر مشاركاً في رسم الخريطة الاستثمارية الوطنية:

إن الخريطة الاستثمارية هي أهم الأدوات التنموية لذلك نعمل على بلورة رؤية علمية حول العلاقة بين فرص الاستثمار وتحديات وحاجات الاقتصاد الوطني، ورسم خريطة استثمارية وطنية جاذبة للاستثمار تقدّم فرصاً حقيقية جاهزة للتنفيذ في جميع القطاعات، وتوفّر معلومات كافية ووافية عن الفرص الاستثمارية، وتلحظ المشاريع الاستثمارية الناجحة القائمة في كل محافظة ومدينة صناعية.

فالخريطة الاستثمارية الجديدة ستكون شاملة بحيث تتضمن بالإضافة إلى قائمة الفرص المطروحة من وزارات الدولة، أفكار المستثمرين التي ستترجمها الهيئة في فرص استثمارية جديدة وتدعمها بكافة المزايا والتسهيلات بالتعاون مع كافة الجهات الحكومية، بحيث تتوزع الفرص مكانياً وقطاعياً وتتضمن متطلبات ومقومات نجاح عملية تحويل هذه الأفكار والفرص إلى مشروعات حقيقية على أرض الواقع.

و أصبح لدينا أكثر من (60) فرصة استثمارية مكتملة التفاصيل وجاهزة للتنفيذ في قطاعات: الصناعات التحويليّة الصناعات الاستخراجيّة، التشييد، الكهرباء، النقل والمواصلات والزراعة مع دليل إجرائي لكل منها، يوضح للمستثمر الثبوتيات اللازمة لتحويلها إلى مشروع قائم بأقل إجراءات وأقصر مدة.

4 الرعاية الكاملة للمستثمر:

والتي تتمثل في تكملة الهيئة مهامها الموجهة نحو جذب،

تسـهيل، مسـاعدة المسـتثمر، متابعـة مشروعـه لتصـل إلى "الرعايـة اللاحقـة" للمشـاريع الاسـتثمارية في مرحلـة مابعـد التأسـيس، حيـث تتعـدى خدماتنـا وتسـهيلاتنا مرحلـة التأسـيس لتسـتمر طيلـة عمـر المـشروع الاسـتثماري، وتسـعى الهيئـة لبناء علاقـة طويلـة المـدى مـع المسـتثمرين واصطحـاب المسـتثمر وصـولاً إلى تنفيـذ المـشروع واسـتمراره.

5 الوساطة النزيهة بين المستثمرين:

اسـتجابة للمتطلبـات التمويليـة للمشـاريع المتعـثرة والمتوقفـة التـي نتجـت عـن فـترة الأزمـة وفي ظـل الحصـار الاقتصـادي، قامـت الهيئـة بـدور الوسـاطة بـين القطـاع الخـاص والقطـاع الخـاص للمواءمـة بـين حاجـة المشـاريع المتعـثرة والمتوقفـة بسـبب تمويـل، والمسـتثمرين الباحثـين عـن فـرص اسـتثمارية لتوظيـف رؤوس أموالهـم، وهـو مـا أسـهم في إعـادة إقـلاع هـذه المشـاريع.

6 دعم السياسات:

والتـي تتمثـل في نقـل الملاحظـات والتغذيـة الراجعـة مـن المسـتثمرين إلى صانعـي السياسـات، للخـروج بقوانين وسياسـات وإجـراءات مؤيـدة للاسـتثمار وداعمـة لـه.

7 الترويج للفرص الاستثمارية:

وضعـت هيئـة الاسـتثمار رؤيـة لمـشروع الخطـة الوطنيـة الترويجيـة بهـدف الترويـج للفـرص الاسـتثمارية المطروحـة عـلى قاعـدة توحيـد الجهـود والشراكـة الحقيقيـة " كلنـا شركاء في إعـادة الاعـمار" شـاركت فيهـا كافـة الجهـات العامـة ذات الصلـة بالاسـتثمار ووسـائل الإعـلام المـرئي والمسـموع والمقـروء ووزارة الخارجيـة والمغتربـين.

سابعاً - رؤية هيئة الاستثمار المستقبلية:

1 الإدارة الكفـوءة لأنشـطة الاسـتثمار، حيـث تعمـل الهيئـة عـلى تحديـد متطلبـات عمليـة التنميـة مـن الاسـتثمارات وفقـاً للقطاعـات ذات الأولويـة في سـورية، وإنجـاز أعـمال تنظيـم وتنسـيق وتوجيـه فـوق وعـبر وزاريـة مـع الجهـات المعنيـة بـأدوات منهجيـة مدروسـة لتوفـر مسـتوى أعـلى مـن التعـاون والتنسـيق بـين هـذه الجهـات بمـا يسـهم في ضبـط وتنظيـم وتوجيـه العمليـة الاسـتثمارية بالشـكل الأمثـل، ويصـب في مصلحـة المسـتثمر والمصلحـة الوطنيـة في آن معـاً.

2 العمـل عـلى إعـداد خرائـط منطـق الاسـتثمار وفـق نهـج تشـاركي بـين كافـة الأطـراف المعنيـة لضـمان التنسـيق الكامـل عـلى كافـة مسـتويات اتخـاذ القـرار الاسـتثماري، للخـروج بخريطتـين: خريطـة منطـق الاسـتثمار التـي تصـف واقـع ملـف الاسـتثمار واحتياجاتـه، وخريطـة الاحتياجـات التنمويـة التـي توضـح احتياجـات القطاعـات التنمويـة، والفوائـد المتوخـاة منهـا ومبـادرات الاسـتثمار المتوقعـة، وتدعـم الخريطتـان الفصـل المفاهيمـي بـين احتياجـات الاسـتثمار والمبـادرات التنمويـة المطلوبـة مـع تمكـين رسـم خرائـط لهـذه المبـادرات، وتحديـد الخيـارات المتوافـرة لتلبيـة هـذه الاحتياجـات.

3 المشـاركة بإصلاحـات للبيئـة التشريعيـة مـن خـلال وضـع قانـون يتصـف بالحداثـة والمرونـة والتنافسـية يراعـي متطلبـات المرحلـة، ويمثـل البدايـة لبرنامـج الإصـلاح الاقتصـادي ولتحسـين مـؤشرات الاقتصـاد الـكلي.

4 إصلاحـات في البيئـة المؤسسـاتية تشـمل الناحيـة التنظيميـة والإجرائيـة وربطهـا بالوقـت، لتصبـح قـادرة عـلى تفعيـل القوانـين عـلى أرض الواقـع.

5 الترويـج للاسـتثمار في سـورية ضمـن رؤيـة متكاملـة لتحقيق التنمية المسـتدامة.

6 وضـع محـددات ونواظـم مدروسـة لآليـة الحصـول عـلى موافقـة الاسـتثمار بمـا يضمـن صوابيـة الموافقـة والقابليـة الفعليـة والقـدرة عـلى إقامـة المـشروع سـواء مـن جهـة المسـتثمر وجديتـه أو مـن جهـة التـزام الجانـب الحكومـي بضـمان التنفيـذ وتحديـد مـدة زمنيـة لـكل عمليـة.

7 تقديـم كافـة الضمانـات للمسـتثمرين بمـا يعـزز ثقتهـم بالنجـاح مـن ناحيـة وضـوح الإجـراءات وتقليـل المـدد الزمنيـة، وعـدم وجـود أي عقبـات أو عراقيـل مـن الجانـب الحكومـي تمنـع أو تؤخـر إقامـة أي مـشروع تمـت الموافقـة عليـه.

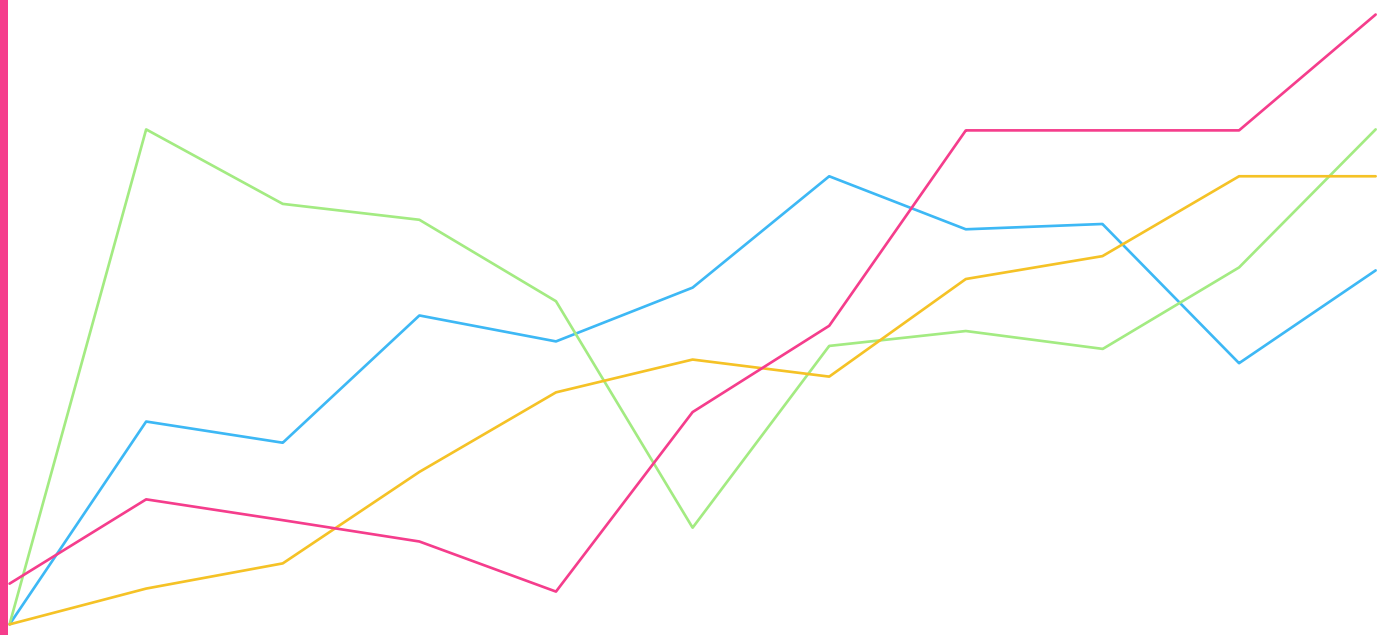

الفصل الرابع

هيئة الاستثمار السورية
SYRIAN INVESTMENT AUTHORITY

واقـع الاسـتثمار في سـورية

أولاً: واقع المشاريع الاستثمارية بحسب بيانات هيئة الاستثمار السورية خلال الأعوام 2015-2016-2017

سيتم في هذا الفصل استعراض واقع المشاريع الاستثمارية وتحليلها, بحيث نتناول أولاً المشاريع التي تم تشميلها وتنفيذها بموجب أحكام قوانين تشجيع الاستثمار (المرسوم التشريعي 8 لعام 2007 – القانون رقم 10 لعام 1991)، وثانياً المشاريع الاستثمارية التي تم ترخيصها وتنفيذها بموجب القوانين الأخرى.

1.1 المشاريع التي استفادت من مزايا وحوافز المرسوم 8 لعام 2007 خلال الأعوام 2015-2016-2017:

مع التحسن التدريجي للوضع الأمني في سورية، تنامت أعداد المستثمرين الراغبين بالاستثمار سواء المحليين أو العرب والأجانب عاماً بعد عام، وبدأت مرحلة اقتصادية عنوانها إعادة إعمار سورية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية شكل فيها المرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 المحفز الأساسي للمستثمرين، فيما شكلت هيئة الاستثمار السورية بخدماتها وتسهيلاتها البوابة الأولى لكل مستثمر ونقطة الانطلاق في مشروعه وصولاً إلى تنفيذه.

حيث بلغ عدد المشاريع التي جذبتها هيئة الاستثمار السورية في السنوات الثلاث الأخيرة (156) مشروعاً تجاوزت تكلفتها الاستثمارية التقديرية (1726) مليار ل.س، من المتوقع لهذه المشاريع أن تحقق (18064) فرصة عمل، توزعت هذه المشاريع على قطاعات الصناعة، الزراعة، النقل، الطاقة، النفط والثروة المعدنية كما يوضح الشكل التالي:

توزع المشاريع الاستثمارية على القطاعات

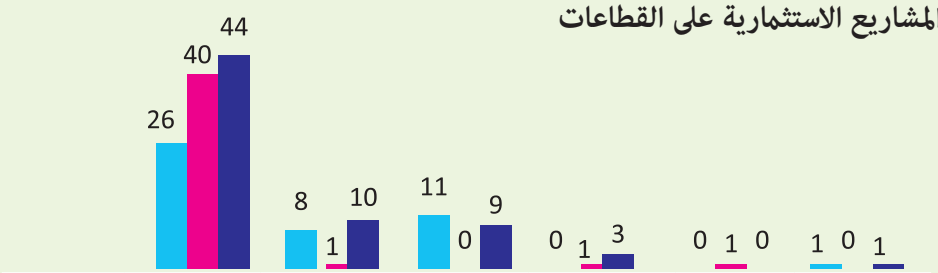

	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة و الانتاج الحيواني	قطاع النقل	قطاع الكهرباء والطاقة	قطاعات و أنشطة أخرى	قطاع النفط والثروة المعدنية
2015	26	8	11	0	0	1
2016	40	1	0	1	1	0
2017	44	10	9	3	0	1

الشكل رقم (10) المصدر: هيئة الاستثمار السورية

اتساع نطاق المساحات الآمنة وعودة الاستثمار إلى العديد من المحافظات السورية: توجهت الاستثمارات في فترة الأزمنة نحو المحافظات السورية الأكثر أمناً (ريف دمشق، السويداء، طرطوس، اللاذقية، حماه) وهو ما أدى إلى ارتفاع التنمية الاقتصادية فيها مقارنة ببقية المحافظات، ولكن في عام 2017 انضمت محافظات (حمص، حلب ودير الزور) بمدنها الصناعية إلى قائمة المحافظات الآمنة وتوجهت إليها بعض الاستثمارات الجديدة بالإضافة إلى عودة العديد من المنشآت الصناعية.

يوضح الشكل التالي حصة كل محافظة من المحافظات السورية من المشاريع الاستثمارية المشملة بموجب قوانين تشجيع الاستثمار:

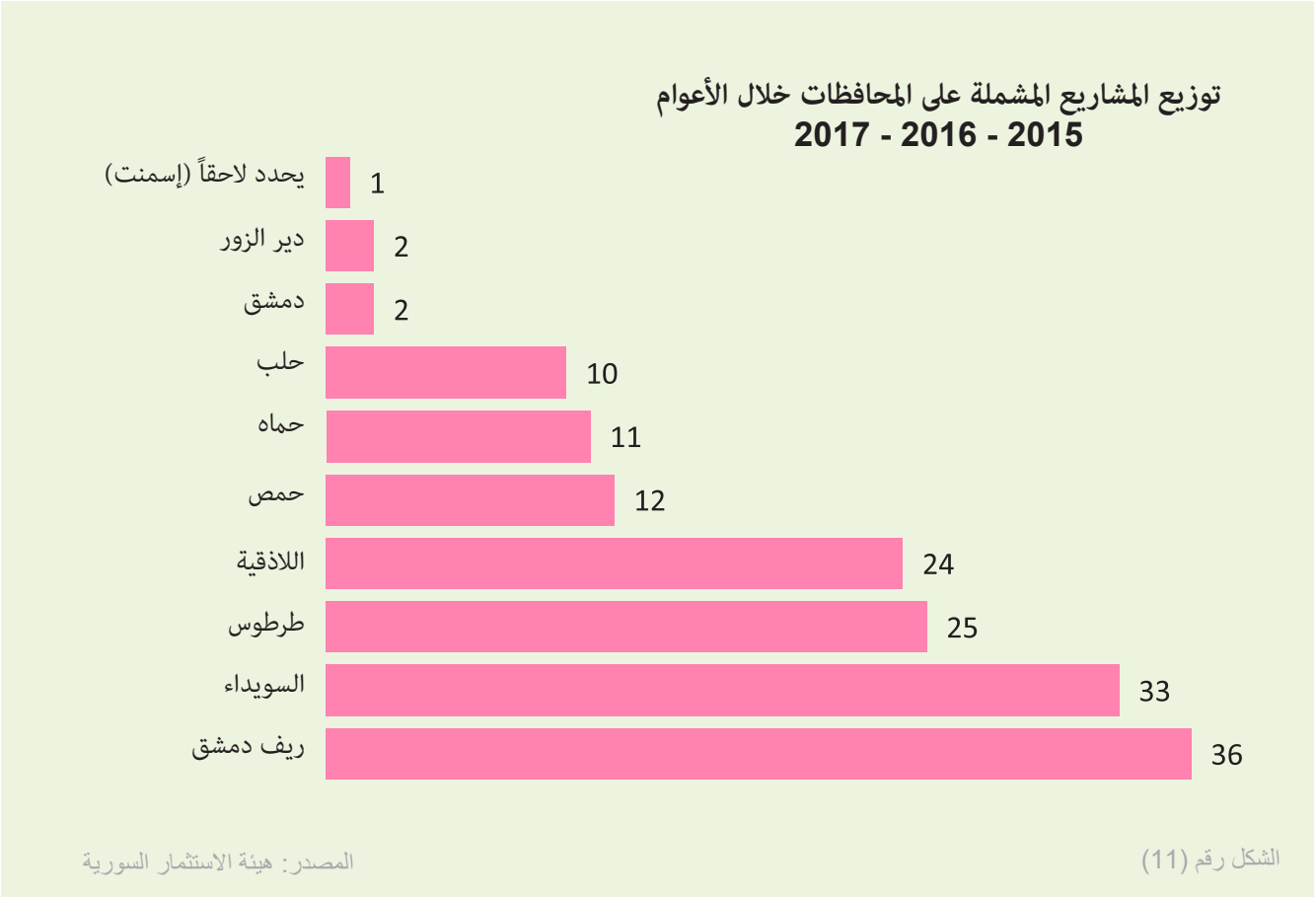

الشكل رقم (11)

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

2.1 المشاريع المنفذة بموجب قوانين تشجيع الاستثمار (المرسوم رقم /8/ لعام 2007، القانون رقم /10/ لعام 1991) خلال الأعوام 2015-2016-2017:

نُفِّذ بموجب قوانين تشجيع الاستثمار (20) مشروعاً استثمارياً، تركز معظمها في قطاعي الصناعة والزراعة بعدد مشاريع (8،7) على التوالي، وكان قطاع النقل أبرز المتأثرين بالأزمة واقتصرت مشاريعه على (4) مشاريع في عام 2015، فيما انعدمت مشاريع النقل في عامي 2016 و2017.

وتجاوز حجم الاستثمارات المنفذة في مختلف القطاعات خلال السنوات الثلاث الأخيرة (9) مليار ل.س، ووصل عدد العاملين إلى (6938) عاملاً.

توزع المشاريع المنفذة على القطاعات خلال الأعوام 2015-2016-2017

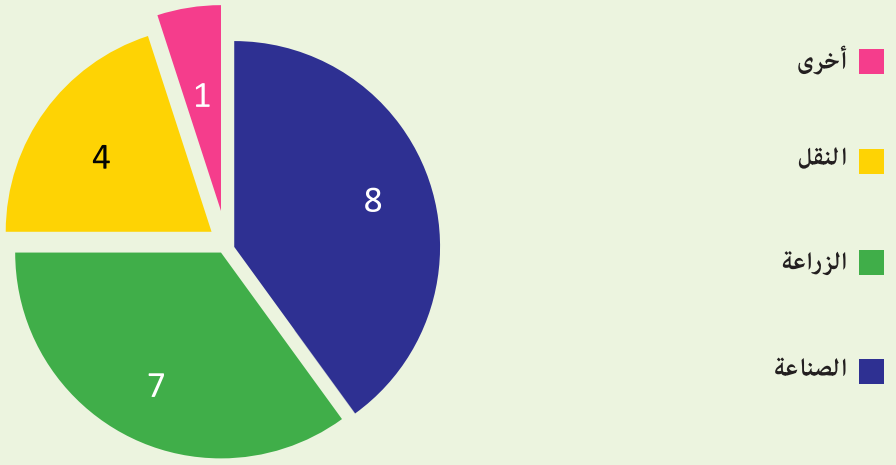

الشكل رقم (12) المصدر: هيئة الاستثمار السورية

3.1 المشاريع قيد التنفيذ (المرخص لها) خلال الأعوام 2015-2016-2017:

أثرت الحرب في سورية على قرارات المستثمرين، حيث أن معظم المشاريع التي تم استقطابها بقيت في حالة انتظار وترقب دون تنفيذ، ولكن مع شعور المستثمرين بتحسن الأوضاع بدأوا باتخاذ إجراءات جديدة نحو التنفيذ، فحصل (68) مشروعاً على التراخيص الصناعية اللازمة للبدء بالتنفيذ، وتقدر التكاليف الاستثمارية للمشاريع المرخصة بـ (1095) مليار ل.س، وفرص العمل المتوقعة بـ (8963) فرصة، منها (56) مشروعاً يعود تشميلها لنفس الفترة.

ثانيـاً: واقـع المشـاريع الاسـتثمارية المنفذة بموجب قوانين تشـجيع الاسـتثمار والقوانين الأخرى خلال الأعـوام 2015-2016-2017:

1.2 مؤشرات الصناعة:

ارتفع حجم الاستثمارات الصناعية والحرفية المنفذة بموجب قوانين تشجيع الاستثمار وقانون الصناعة/21/ والمرسوم التشريعي/47/ في عام 2017 إلى (26) مليار ل.س، مقارنة بـ (9) مليار في عام 2015، بمعدل نمو سنوي قدره 69%.
يشكل حجم الاستثمار المنفذ بموجب قوانين تشجيع الاستثمار 48% من حجم الاستثمارات الكلية.
وشهدت أعداد العاملين في المشاريع الصناعية المنفذة نمواً جيداً لتصل إلى (3728) عاملاً في عام 2017 مقارنة بـ (2903) عاملاً في عام 2015، بوسطي معدل نمو 13% سنوياً.
وتنامت نسبة العاملين في المشاريع الصناعية: الغذائية، الكيميائية، الهندسية، وكذلك الأمر بالنسبة لمشاريع الصناعات النسيجية بعد عودة الأمن للمدينة الصناعية في الشيخ نجار التي كانت تعتبر مركزاً للصناعات النسيجية في الفترة السابقة للأزمة.
يبين الشكل التالي حجم الاستثمارات الصناعية المنفذة بموجب قوانين تشجيع الاستثمار والقانون (21) والمرسوم 47 :

حجم الاستثمارات الصناعية المنفذة خلال الأعوام 2015-2016-2017 (مليون ل.س)

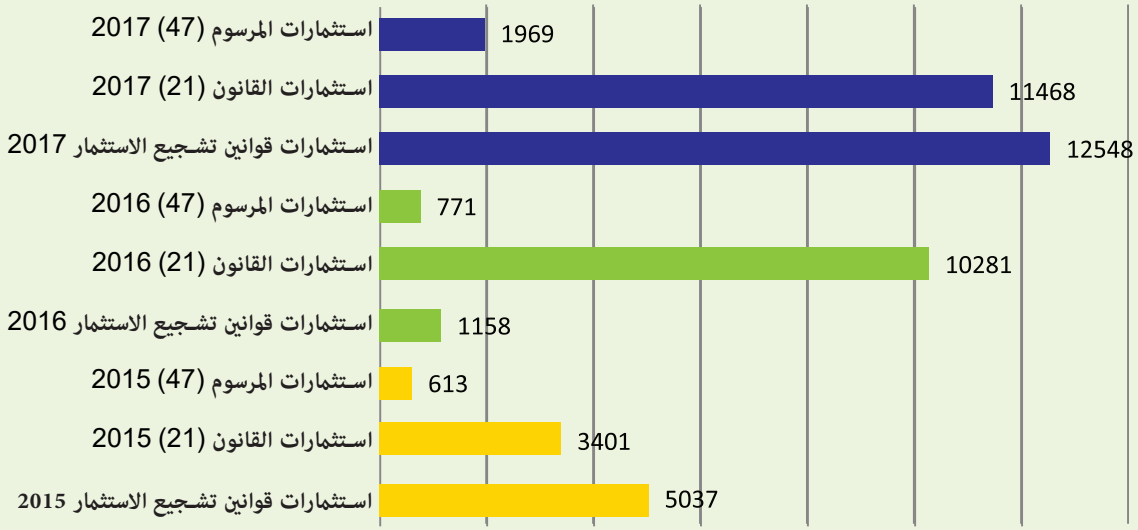

المصدر وزارة الصناعة

الشكل رقم (13)

فيما يتعلق بالمشاريع الصناعية التي شُمّلت حديثاً: اتجهت الاستثمارات الصناعية المشملة نحو الصناعات الغذائية والدوائية على حساب بقية أنشطة المشاريع الصناعية، وتركزت في المحافظات الآمنة نسبياً بهدف تأمين الغذاء والدواء في مرحلة الأزمة، ولكن عام 2017 شهد ارتفاعاً ملحوظاً في مشاريع الأنشطة الصناعية الأخرى (الصناعات الكيماوية 15 - الصناعات الهندسية "مواد البناء" 14 - الصناعات المعدنية الأساسية11 - صناعة الورق ومنتجاته7) بالإضافة إلى استمرار الارتفاع في مشاريع الصناعات الغذائية والمشاريع الصحية ومشاريع الأدوية، وهو دليل التعافي وعودة الأمان.

2.2 مؤشرات المدن الصناعية:

تبلغ المساحة الإجمالية للمدن الصناعية (16767) هكتار، وقد ساهمت هذه المدن في تأمين البيئة الاستثمارية للمشاريع الصناعية والحرفية واستيعاب التوسع الكبير في الاستثمارات الصناعية، ونجحت في جذب استثمارات محلية وعربية وأجنبية بلغ حجمها الإجمالي (750) مليار ل.س، منها (116) مليار خلال عام 2017، وفرت الاستثمارات الإجمالية ما يقارب (132) ألف فرصة عمل، يوضح الجدول عدد المقاسم الإجمالية والمخصصة في كل مدينة صناعية:

الجدول رقم (7) المقاسم في المدن الصناعية

المدينة الصناعية	عدرا	الشيخ نجار	حسياء	دير الزور	المجموع
مساحة المقاسم الإجمالية	1610	1163	758	680	**4211**
مساحة المقاسم المخصصة	1093	809	526	20	**2448**
نسبة مساحة المقاسم المخصصة	% 68	% 70	% 69	% 3	**% 58**

المصدر: وزارة الإدارة المحلية والبيئة

البنى التحتية المنفذة في المدن الصناعية الأربعة خلال الأعوام 2015-2016-2017:

إن نمـو البنـى التحتيـة في المدينـة الصناعيـة يشـكل محفـزاً كبـيراً للاسـتثمار، لذلـك فقـد ارتفـع الإنفـاق عـلى تأهيـل وتطويـر البنيـة التحتيـة في المـدن الصناعيـة الأربعـة خـلال السـنوات الثـلاث الأخـيرة، لتوفـير البنيـة اللازمـة لإقامـة مشـاريع اسـتثمارية جديـدة وإعـادة المنشـآت المتوقفـة، يبـين الجـدول التـالي الأعـمال المنفـذة عـلى البنيـة التحتيـة في المـدن الصناعيـة:

الجدول رقم (8) البنى التحتية في المدن الصناعية

البيـــان	2015	2016	2017
طول شبكات الطرق الرئيسية والفرعية (كم)	1020	1020	1030
طول شبكات الصرف الصحي(كم)	1269	1274	1322
عدد محطات المعالجة المحدثة	5	0	1
طول شبكات المياه (شرب وصناعية وري) كم	2064	2068	1651
عدد خزانات المياه الأرضية	37	38	38
طول شبكات الكهرباء والإنارة (كم)	2543	2803	2599
عدد محطات الكهرباء العامة	16	11	11
عدد مراكز تحويل الكهرباء العامة	372	441	448
طول شبكات الهاتف (كم)	671	671	656
مساحة المسطحات الخضراء	793	793	790

المصدر: وزارة الإدارة المحلية والبيئة

مؤشرات المدينة الصناعية في عدرا - ريف دمشق:

تطـورت بعـض مـؤشرات المدينـة الصناعيـة في عـدرا خـلال السـنوات الثـلاث الأخـيرة، حيـث نمـت الإيـرادات التراكميـة التـي حققتهـا المدينـة بمعـدل أعـلى مـن مثيلاتهـا مـن المـدن الأخـرى لتصـل لـ (22) مليـار ل.س، فيـما تحسـن حجـم الاسـتثمارات التراكمية بشـكل طفيـف ليصـل لـ (2,8) مليـار ل.س في عـام 2017 مقارنـة بـ (2,6) مليـار ل.س في عام 2015.

ومنـذ بدايـة عـام 2015؛ انضمـت (242) منشـأة قيـد البنـاء إلى المدينـة ليصبح عـدد المنشـآت قيـد البنـاء (2623) منشـأة، و(102) منشـأة قيـد الإنتـاج ليصـل عددهـا لـ (1355) منشـأة، وارتفـع عـدد الفـرص التـي وفرتهـا المدينـة إلى (63200) فرصـة عمـل، ويُتوقع توفـير عـدد أكـبر مـن فـرص العمـل مـع دخـول المعامـل قيـد البنـاء مرحلـة الإنتـاج.

يوضح الشكل التالي توزع حجم الاستثمارات حسب نوع النشاط :

حجم الاستثمارات المنفذة حسب النشاط - عدرا (مليار ل.س)

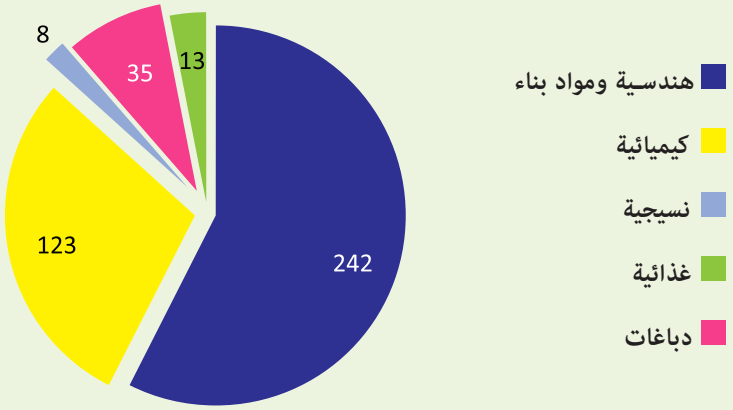

المصدر: وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الشكل رقم (14)

- **مؤشرات المدينة الصناعية في الشيخ نجار - حلب:**

نمت الإيرادات التراكمية التي حققتها مدينة الشيخ نجار في عام 2017 بقيمة (2) مليار ل.س مقارنة بعام 2015، وعلى الرغم من أن حجم الاستثمارات التراكمية فيها لم يتطور كثيراً بعد عودة الأمن والأمان إلى المدينة، إلا أن ارتفاع عدد المنشآت قيد البناء من (20) منشأة في عام 2015 إلى (220) منشأة في عام 2017، يعتبر مؤشراً واضحاً على انتعاش المدينة وعودتها إلى العمل وتوفيرها المزيد من فرص العمل في الفترة المقبلة، كما أضيفت (102) منشأة إلى المنشآت قيد الإنتاج ليصل عددها في عام 2017 إلى (440) منشأة، ووصل عدد الفرص التي توفرها المنشآت قيد البناء وقيد الإنتاج إلى (45557) فرصة عمل.

يوضح الشكل التالي توزع حجم الاستثمارات حسب نوع النشاط:

حجم الاستثمارات المنفذة حسب النشاط - الشيخ نجار(مليار ل.س)

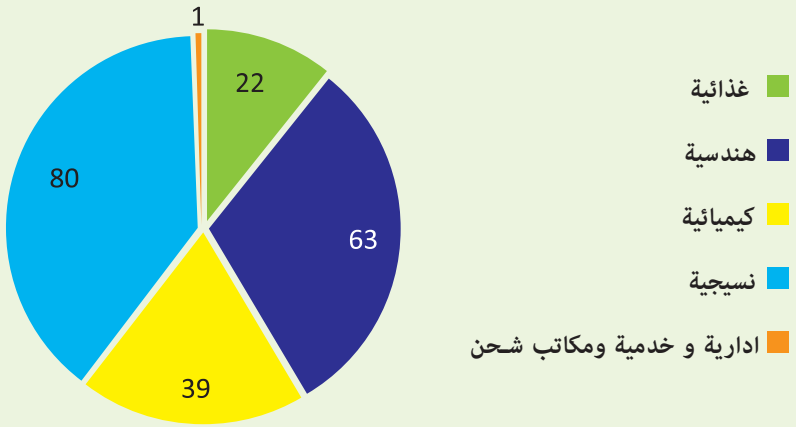

المصدر: وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الشكل رقم (15)

- **مؤشرات المدينة الصناعية في حسياء - حمص:**

تحسنت مؤشرات المدينة الصناعية بحسياء، حيث وصلت الإيرادات التراكمية التي حققتها المدينة لـ (10) مليار ل.س في عام 2017، ونما عدد المنشآت التراكمي قيد البناء وقيد الإنتاج ليصل إلى(218،92) منشأة على التوالي، فيما أضاف عاما 2016 و 2017 (834) فرصة عمل جديدة ليصبح عدد الفرص التراكمية التي وفرتها (22218) فرصة.

يوضح الشكل التالي توزع حجم الاستثمارات حسب نوع النشاط

حجم الاستثمارات المنفذة حسب النشاط - حسياء (مليار ل.س)

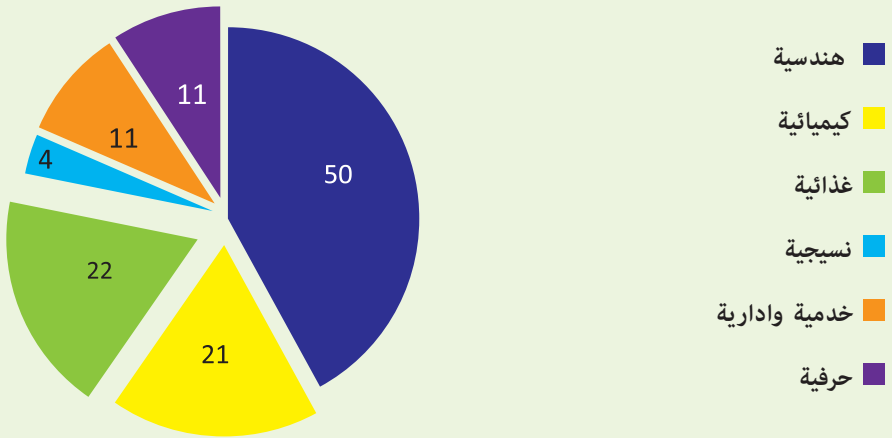

المصدر: وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الشكل رقم (16)

- **مؤشرات المدينة الصناعية في دير الزور:**

توقفت الفعاليات والمنشآت الصناعية والخدمية والإدارية في المدينة الصناعية بدير الزور في السنوات الثلاث الماضية خلال فترة الأزمة، وانتقلت إدارتها إلى خارج المدينة الصناعية.

3.2 مؤشرات المناطق الصناعية:

في ظل الأزمة السورية وبعد تعرض المدن الصناعية لأضرار كبيرة في بنيتها التحتية وخروج بعضها من الخدمة، شكل إحداث مناطق صناعية وحرفية جديدة وإصلاح المتضرر منها الحل الأمثل لتوفير الأراضي والبنية التحتية اللازمة لاستيعاب المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة غير الملوِّثة، حيث تطورت أعدادها بشكل مضطرد خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وتلقت الكثير من الدعم المالي الحكومي للنهوض بها وزيادة عددها حسب الحاجة والإمكانات المتوفرة، وبلغ مجموع مساحات المناطق الصناعية والحرفية قيد التنفيذ (2182) هكتار تتضمن (15859) مقسماً خصص منها (7706) مقسماً، فيما يمثل (8153) مقسماً فرصاً استثمارية متاحة، يوضح الجدول التالي تطور عدد وحجم التمويل المخصص لها:

الجدول رقم (9) المناطق الصناعية والحرفية

العام	2015	2016	2017
عدد المناطق الصناعية والحرفية الممولة	108	111	114
قيمة التمويل المخصص مليون ل.س	573	825	4200

المصدر: وزارة الإدارة المحلية والبيئة

وإلى جانب مخصصات الموازنة الاستثمارية في وزارة الإدارة المحلية والبيئة، تم تخصيص (3 بالألف) من عائدات المرسوم التشريعي رقم 37 لعام 2015، بالإضافة إلى مخصصات من صندوق إعادة الإعمار لإعادة تأهيل المدن والمناطق الصناعية المتضررة، يوضح الجدولان التاليان المناطق الصناعية التي يجري تأهيلها والمبلغ المخصص لكل منها:

الجدول رقم (10) الإعانات المخصصة من عائدات المرسوم التشريعي رقم 37 لعام 2015

العام	المحافظة	المدينة	الجهة	نوع العمل	المبلغ المخصص (مليون ل.س)
2016	ريف دمشق	داريا	فضلون2	إعادة تأهيل البنى التحتية	35
2017	حلب	حلب	الكلاسة	إعادة تأهيل البنى التحتية	100
	حلب	حلب	العرقوب	إعادة تأهيل البنى التحتية	100
	حلب	حلب	الراموسة	رفع أتربة وأنقاض	100
	ريف دمشق	داريا	فضلون2	خط صرف صحي	85
	ريف دمشق	داريا	فضلون2	شبكة مياه الشرب	252
المجموع					672

المصدر: وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الجدول رقم (11): الإعانات المخصصة من صندوق إعادة الإعمار

العام	المحافظة	المدينة	الجهة	نوع العمل	المبلغ المخصص (مليون ل.س)
2016	ريف دمشق	داريا	فضلون2	اعادة تأهيل البنـى التحتية	35
	حلب	حلب	بلليرمون	تأهيـل البنى التحتية وشـبكة الإنارة	400
2017	حلب	حلب	بلليرمون	تأهيل شـبكة الكهرباء والهاتف	227
	حمص	حمص	الصناعة القديمة	تأهيل البنـى التحتية	100
المجموع					762

المصدر: وزارة الإدارة المحلية والبيئة

يوضح الشكل خارطة المناطق الصناعية والحرفية في سورية

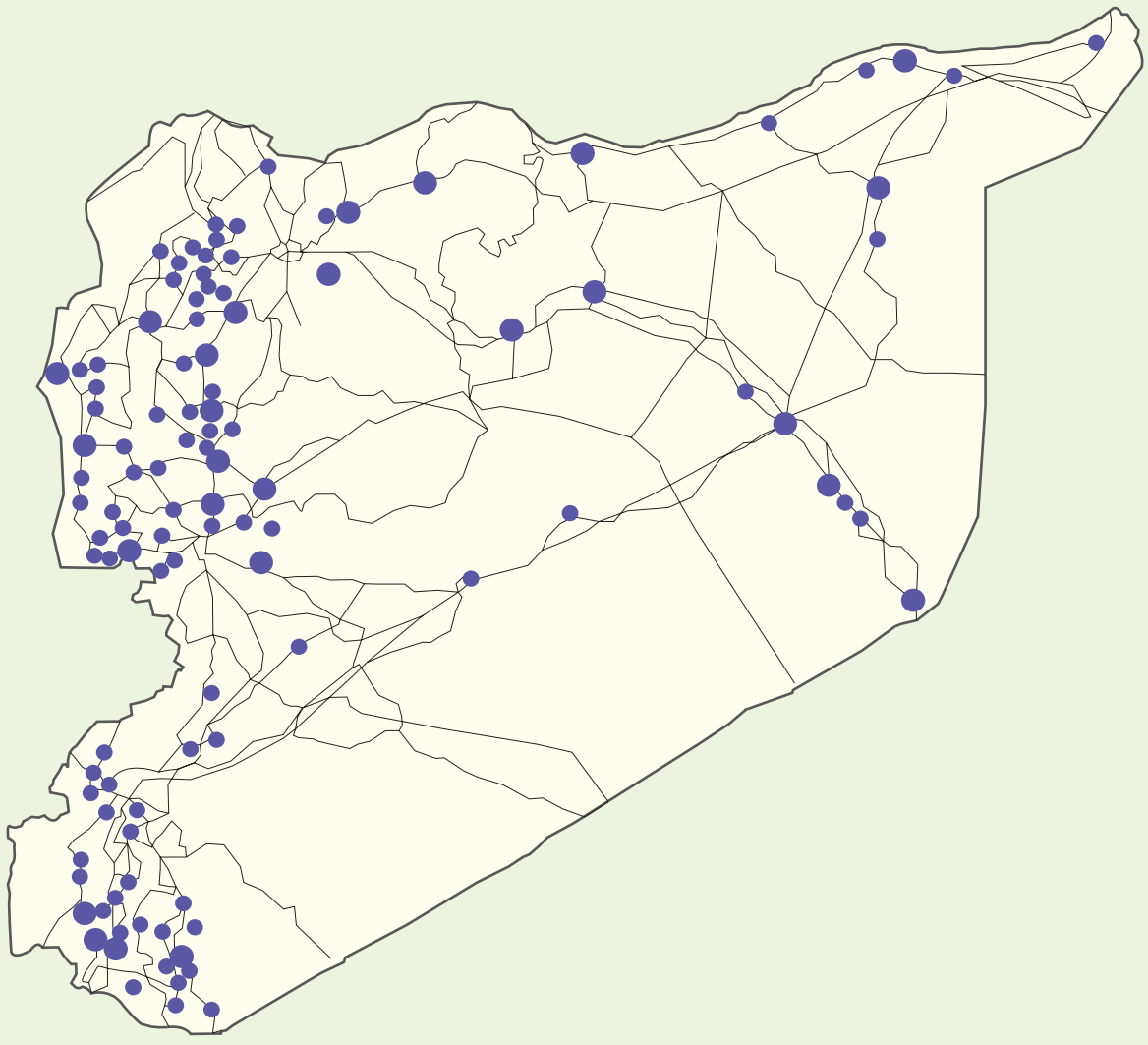

المصدر: وزارة الإدارة المحلية والبيئة

4.2 مؤشرات قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني:

تراجـع الاسـتثمار الزراعـي كثـيرا في فـترة الأزمـة لظـروف متعـددة منهـا ماهـو مناخـي ومنهـا ماهـو أمنـي، حيـث شـهدت أعـداد المشـاريع الزراعيـة سـواءً المشـملة أو المنفـذة تراجعـاً كبـيراً في العديـد مـن المحافظـات وتعرضـت لأضرار كبـيرة وخـرج العديـد منهـا مـن الإنتـاج، وشـكلت محافظـة السـويداء البيئـة الخصبـة والآمنـة لمعظـم هـذه المشـاريع خـلال هـذه الفـترة، حيـث بلـغ عـدد المشـاريع الزراعيـة المنفـذة بموجـب المرسـوم /8/ لعـام2007،

خـلال الأعـوام 2015-2016-2017 /7/ مشـاريع زراعيـة، بتكاليـف اسـتثمارية وصلـت لـ /221/ مليـون ل.س و /119/ عاملاً جميعهـا تقـع في محافظـة السـويداء.

وقـد طرحـت هيئـة الاسـتثمار السـورية خـلال فـترة الأزمـة العديـد مـن الفـرص الاسـتثمارية الزراعيـة بشـقيها الزراعـي والحيـواني، والتـي تهـدف إلى رفـع كفـاءة الاسـتثمار الزراعـي، وتحقيـق الأمـن الغـذائي، والعائـد الاقتصـادي الجيـد.

5.2 مؤشرات قطاع النقل:

أثـرت الأزمـة السـورية تأثـيراً بالغـاً عـلى أعـداد مشـاريع النقـل المنفـذة وعـلى عـدد المركبـات العاملـة في هـذا القطـاع حيـث اقتـصرت عـلى /3/ مشـاريع في عـام 2015 بتكلفـة (230) مليـون ل.س توزعـت عـلى محافظتـي (2 حلـب، 1طرطـوس) وانعدمـت في عامـي 2016 و2017.

فيـما تعـرض أسـطول النقـل في سـورية إلى أضرار بالغـة أدت إلى خـروج عـدد كبـير مـن المركبـات مـن الخدمـة بسـبب الأوضـاع الأمنيـة، وعـلى الرغـم مـن جـذب هيئـة الاسـتثمار السـورية لـ(20) مسـتثمراً راغبـاً بإقامـة مشـاريع نقـل في سـورية خـلال السـنوات الثـلاث الأخـيرة، وتقديـم كافـة مزايـا وحوافـز مرسـوم تشـجيع الاسـتثمار لهـم، فقـد أحجـم هـؤلاء عـن تنفيـذ مشـاريع النقـل الخاصـة بهـم انتظـاراً لتحسـن الأوضـاع.

6.2 مؤشرات قطاع الصحة:

- **مشاريع المشافي الخاصة:**

كان القطـاع الصحـي أبـرز المتأثريـن بالأزمـة والعقوبـات الاقتصاديـة المفروضـة، حيـث لم يكتـب لأيٍ مـن مشـاريع المشـافي الخاصـة المشـملة بموجـب قوانـين تشـجيع الاسـتثمار الوصـول للتنفيـذ، وبلـغ عـدد المشـاريع المشـملة وغـير المنفـذة (23) مشـفى، وقـدر عـدد الأسرة فيهـا بشـكل تقريبـي بـ (1417) سريـراً وذلـك حسـب بيانـات وزارة الصحـة، فيـما سـجلت الأعـوام الثلاثـة الماضيـة دخـول مـشروعٍ واحـدٍ تحـت مظلـة مرسـوم تشـجيع الاسـتثمار وهـو مـشروع مدينـة طبيـة متكاملـة في دمشـق بتكلفـة تقديريـة (9) مليـار ل.س.

- **مشـاريع الأدويـة:**

شـكلت مشـاريع الأدويـة وجهـة للمسـتثمرين خـلال الفـترة 2015 - 2017، حيـث وصـل عددهـا لـ (23) مشروعـاً بتكلفـة اسـتثمارية تقديريـة تجـاوزت (47) مليـار ل.س و (3032) فرصـة عمـل.

وتعـاني معظـم مشـاريع الأدويـة مـن مشـاكل تتعلـق بتوافـر الأرض والبنيـة التحتيـة اللازمـة أو مشـاكل فنيـة تتعلـق بتوفـير وحـدات المعالجـة المطلوبـة للمـشروع، حيـث نفِّـذ منهـا مشروعـان اثنـان فقـط لصناعـة الأدويـة البشريـة في محافظـة طرطـوس. يوضـح الجـدول مشـاريع الأدويـة المشـملة وتوزعهـا عـلى المحافظـات:

الجدول رقم (12) توزع مشاريع الأدوية المشملة وفق المرسوم 8 على المحافظات
خلال الأعوام 2015-2016-2017

المحافظة	عدد المشاريع	التكاليف - مليون(ل.س)	عدد العمال
ر.دمشق	9	39984	1565
حلب	3	660	250
حماه	1	110	225
حمص	1	4400	65
اللاذقية	2	1375	135
طرطوس	3	297	375
السويداء	4	253	417
المجموع	**23**	**47079**	**3032**

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

7.2 مؤشرات قطاع النفط والثروة المعدنية:

تأثرت مشاريع هذا القطاع بالعقوبات الاقتصادية على سورية، فعانت من بطء في التنفيذ، بينما حصل ثلاثة منها على التراخيص اللازمة للبدء بالتنفيذ، وفي عام 2017 أُسس لثلاثة مشاريع جديدة في محافظات حمص، ريف دمشق واللاذقية. يوضح الجدول المشاريع قيد التنفيذ وقيد التأسيس في قطاع النفط والثروة المعدنية:

الجدول رقم (13) المشاريع الاستثمارية المشملة والخاضعة لأحكام قانون الاستثمار رقم 8 لعام 2007، ولأحكام القوانين الخاصة بمشاريع النفط والثروة المعدنية للفترة 2015-2016-2017

المشروع	العام	تكاليف المشروع	عدد العمال	المحافظة
مشروع مصفاة الفرقلس المشتركة (سورية-إيران-فنزويلا)	2009	المرحلة الأولى: 1.192 مليون دولار المرحلة الثانية: 2.881 مليون دولار	450 عامل	حمص/الفرقلس
مشروع تأهيل وتطوير وتوسيع معمل الجص والبلوك مع شركة كنتوف الألمانية (قيد التنفيذ)	2010	8 مليون يورو	60 عامل	اللاذقية
مشروع إنتاج المشتقات النفطية من خامات الاسفلت في دير الزور مع شركة dvk التركية (قيد التنفيذ)	2012	80 مليون يورو	267 عامل	دير الزور
مشروع صناعة السيلكا من الرمال الكوارتزية (قيد التأسيس)	2017	1750 ألف ل.س	40 عامل	حمص
مشروع إقامة مصنع متكامل لصناعة البلوك الطفي البركاني (قيد التأسيس)	2017	630 مليون ل.س	20 عامل	ريف دمشق
مشروع إنتاج البلاط الاسفلتي واللفائف الاسفلتية(قيد التأسيس)	2017	1.504 مليون دولار	150 عامل	اللاذقية/كفرية

المصدر: وزارة النفط والثروة المعدنية

8.2 مؤشرات قطاع الكهرباء:

في ظل ارتفاع الطلب على الكهرباء وانخفاض الإنتاج أصبح القطاع الخاص شريكاً مهماً للقطاع العام في مشاريع توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة، وشهدت السنوات الثلاث الأخيرة تزايداً مضطرداً في أعداد المشاريع المرخصة لتوليد الكهرباء النظيفة لمواجهة تحديات الطاقة المحلية وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية، حيث بلغ عدد المشاريع المرخصة وقيد الترخيص (18) مشروعاً، تقدر استطاعتها بـ (49631) كيلو واط، منها (3) مشاريع مشملة بموجب مرسوم تشجيع الاستثمار 8 لعام 2007 تصل استطاعتها لـ (8180) كيلو واط، وتتجاوز تكاليفها الاستثمارية التقديرية (111) مليار ل.س وفرص عملها المتوقعة لـ (372) فرصة، توزعت على محافظات (2 حمص، 1 السويداء و1 طرطوس). ولكن حتى الآن لم يكتب لأي من هذه المشاريع الوصول إلى التنفيذ.

9.2 مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام 2015-2016-2017:

ساوت القوانين السورية بين المستثمر المحلي والأجنبي في الحقوق، وسمحت له بتملك الأرض، وقدمت له العديد من المزايا فيما يتعلق بتحويل أمواله بهدف جذب الاستثمار الأجنبي ورفع مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية. وفي عام 2010 صُنِّفت سورية في تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية ضمن الدول ذات درجة المخاطر المعتدلة، وعلى الرغم من بدء الحرب الجائرة والحصار الاقتصادي عام 2011، فقد تدفقت بعض الاستثمارات العربية والأجنبية إليها، وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2015 – 2017 بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (10) مشاريع وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية لتلك المشروعات تبلغ نحو (1) تريليون ل.س، وتوظف (4510) عامل.

وحل لبنان على رأس قائمة الدول المستثمرة في سورية في السنوات الثلاث الأخيرة بـ (7) مشاريع صناعية تجاوزت تكلفتها التقديرية (560) مليار ل.س.

يوضح الجدول التالي عدد المشاريع الأجنبية والعربية التي تدفقت إلى سورية،تكاليفها التقديرية وعدد عمالها:

الجدول رقم (14) المشاريع الاستثمارية الأجنبية المشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار للأعوام 2015-2016-2017

العام	الجهة	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد العمال
2015	سوريا فلسطين	1	132	270
	لبنان	1	72	60
	كويت سوريا	1	330	75
المجموع		**3**	**534**	**405**
2016	سوريا بلغاريا	1	550000	1200
المجموع		**1**	**550000**	**1200**
2017	لبنان	6	560230	2905
المجموع		**6**	**560230**	**2905**
الإجمالي		**10**	**1110764**	**4510**

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

10.2 مؤشرات سورية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال للأعوام 2015-2016-2017:

احتلت سورية مراتب متأخرة في المؤشرات المتعلقة بأنشطة الأعمال في الفترة الأخيرة، حيث تراجعت إلى المرتبة 174 في عام 2017، واقتصر التحسن على ارتفاع طفيف في مؤشرات (سهولة بدء النشاط التجاري، سهولة استخراج تراخيص البناء)، فيما سجلت بقية المؤشرات تراجعاً كبيراً وخاصة مؤشرات (الحصول على الائتمان، إنفاذ العقود، الحصول على الكهرباء، تسوية حالات الإعسار، حماية المستثمرين الأقلية).

وهو ما يعكس أهمية القيام بإصلاحات جديّة ومتتابعة للبيئة المؤسساتية بحيث تحقق مفهوم المحطة الواحدة المرتبط بالمكان الواحد والزمن، لحل مشكلة التعقيدات الإجرائية وتبسيطها و تقليل الزمن اللازم لدخول المشاريع والأنشطة حيز التنفيذ، حيث يمنح هذا المفهوم النافذة الواحدة المرونة والكفاءة والفاعلية في تبسيط ممارسة أنشطة الأعمال ويزيد من قدرتها على منافسة مثيلاتها في الدول الأخرى، وهو ماسينعكس إيجاباً على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعظيم مساهمتها في عملية إعادة الإعمار وتحقيق التنمية. يبين الجدول ترتيب سورية في ممارسة أنشطة الأعمال:

الجدول رقم (15) ترتيب سورية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال خلال الأعوام 2015-2016-2017

المؤشر	2015 189 دولة	2016 190 دولة	2017 190 دولة
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	175	173	174
سهولة بدء النشاط التجاري	152	136	133
سهولة استخراج تراخيص البناء	189	187	186
سهولة الحصول على الكهرباء	76	151	153
سهولة تسجيل حقوق الملكية	82	154	155
سهولة الحصول على الإئتمان	165	170	173
سهولة حماية المستثمرين الأقلية	114	87	89
سهولة دفع الضرائب	117	81	81
سهولة التجارة عبر الحدود	146	176	176
سهولة إنفاذ العقود	175	109	161
سهولة تسوية حالات الإعسار	119	161	163

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2017

ثالثاً: المشاريع الاستثمارية المنفذة بموجب القوانين الأخرى خلال الأعوام 2015-2016-2017

1.3 مؤشرات قطاع السياحة:

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات التي تشكل القوة الدافعة للاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من أن الأزمة أدت إلى انخفاض كبير في عدد وحجم الاستثمارات السياحية الموضوعة بالخدمة ليبلغ أدنى مستوى له في عام 2017، حيث وصل عدد المنشآت السياحية إلى (144) منشأة بكلفة (8) مليار ل.س مقارنة بـ (382) منشأة في عام 2015 بكلفة (17) مليار ل.س، فإن دخول (825) منشأة جديدة إلى الخدمة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بكلفة (40) مليار ل.س و(7353) سريراً و(74470) كرسياً، بالإضافة إلى (23) مشروعاً قيد التنفيذ بتكلفة (6) مليار ل.س و(1931) سريراً و (7157) كرسياً، يعتبر مؤشراً جيداً على تحسن مؤشرات هذا القطاع وفق ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (16) المنشآت السياحية الموضوعة بالخدمة

العام	عدد المنشآت الموضوعة بالخدمة	عدد الأسرَّة	عدد الكراسي	الكلفة الاستثمارية بأسعار عام 2009 (مليار ل.س)
2015	382	2458	34401	17
2016	299	2819	28029	15
2017	144	2076	12040	8
المجموع	825	7353	74470	40

المصدر : وزارة السياحة

2.3 مؤشرات المناطق الحرة:

شهدت إيرادات المناطق الحرة تحسناً ملحوظاً، حيث وصلت في نهاية عام 2017 لـ (3,7) مليار ل.س أي ما يعادل (8) مليون دولار، مقارنة بـ (1,9) مليار ل.س في عام 2015 بمعدل نمو 38% سنوياً، وبلغ حجم التبادل التجاري في عام 2017 (65) مليار ل.س، تشكل الصادرات ما نسبته 63% من حجم هذا التبادل، إضافة إلى (3,7) مليار ل.س رسوم جمركية. وقد اجتذبت المناطق الحرة (27) مليار ل.س من الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (57) شركة أجنبية ويبلغ إجمالي رأس المال المستثمر فيها حتى نهاية عام 2017 (308) مليار ل.س أي ما يعادل (656) مليون دولار، مقارنة بـ (96) مليار ل.س في عام 2015.

يبـين الجـدول التالي أهم المؤشرات المادية لأداء المناطق الحرة:

الجدول رقم (17) المؤشرات المادية للمناطق الحرة خلال الأعوام 2015 - 2016 - 2017

الأعـوام	2015	2016	2017
الإيرادات مليون ل.س	1972	3320	3760
حركة البضائع الداخلة والخارجة (التبادل التجاري) مليار ل.س	82	63	65
رأس المال المستثمر (مليار ل.س)	96	152	308
عـدد المستثمرين	1158	1152	1046
عدد العاملين في المنشآت المستثمرة	7194	6962	6247
الرسوم الجمركية (مليون ل.س)	5354	4518	3704

المصدر : المؤسسة العامة للمناطق الحرة

3.3 مؤشرات التطوير العقاري:

وفـرت القوانـين السـورية الدخـول المرخـص والمنظـم للاسـتثمارات الداخليـة والخارجيـة في قطـاع التشـييد والبنـاء، وشـجعت القطـاع الخـاص الوطنـي عـلى المشـاركة في عمليـة البنـاء والتعمـير.

وقـد شـهدت مناطـق التطويـر العقـاري المحدثـة ومسـاحاتها تطـوراً طفيفـاً خـلال السـنوات الثـلاث الأخـيرة، حيـث بلـغ العـدد الـكلي لمناطـق التطويـر العقـاري المحدثـة بموجـب قـرارات صـادرة عـن السـيد رئيـس مجلـس الـوزراء في مختلـف المحافظـات /25/ منطقـة تطويـر عقـاري، بتكلفـة تقديريـة إجماليـة تجـاوزت /630/ مليـار ل.س وبمسـاحة إجماليـة بلغـت /4233/ هكتـار، ويقـدر عـدد مسـاكنها بــ /165/ ألـف مسـكن توزعـت عـلى /6/ محافظـات فقـط، مـع اسـتحواذ محافظتـي ريـف دمشـق وحلـب عـلى النصيـب الأكـبر، وفـق مـا يوضـح الشـكل التـالي:

عدد المساكن التي توفرها مناطق التطوير العقاري المحدثة في كل محافظة

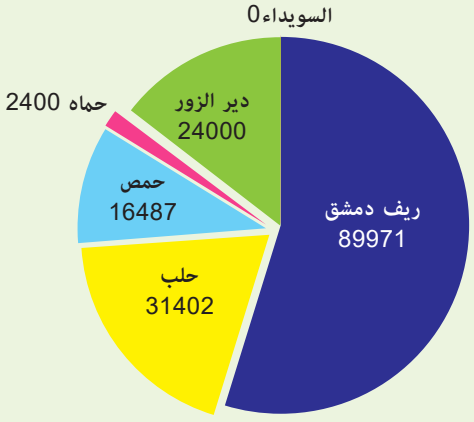

المصدر: الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري

الشكل رقم (18)

ويجري العمل في هذا الخصوص باتجاهين؛ الأول معالجة السكن العشوائي من خلال دراسة (23) منطقة سكن عشوائي في محافظات ريف دمشق، حلب وحماه لإحداثها كمناطق تطوير سكن عشوائي، والثاني؛ دراسة (15) منطقة جديدة في محافظات ريف دمشق، حلب، حمص، درعا وحماه لإحداثها كمناطق تطوير عقاري خاصة أو عامة جديدة.

- **شركات التطوير العقاري الحاصلة على ترخيص نهائي:**

يبلغ عدد شركات التطوير العقاري المرخص لها حالياً (46) شركة بإجمالي رأسمال قدره (3160) مليون ل.س منه (159) مليون ل.س استثمار أجنبي موزعة على المحافظات وفق الشكل التالي:

شركات التطوير العقاري الحاصلة على الترخيص النهائي حسب المحافظات

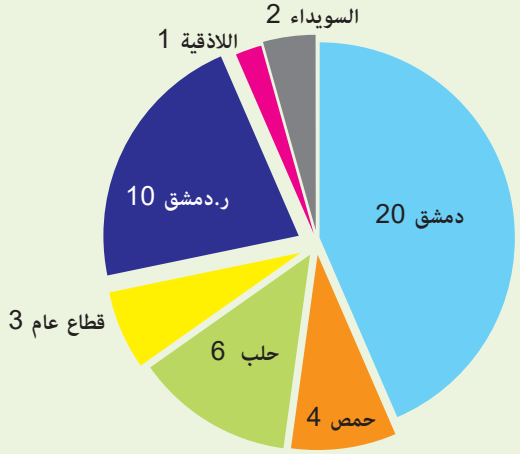

المصدر: الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري

الشكل رقم (19)

- **شركات التطوير العقاري الحاصلة على موافقة أولية:**

يبلغ عدد شركات التطوير العقاري الحاصلة على موافقة أولية (41) شركة بإجمالي رأسمال قدره (2200) مليون ل.س منه (249) مليون ل.س استثمار أجنبي موزعة على المحافظات وفق الشكل التالي:

شركات التطوير العقاري الحاصلة على موافقة أولية حسب المحافظات

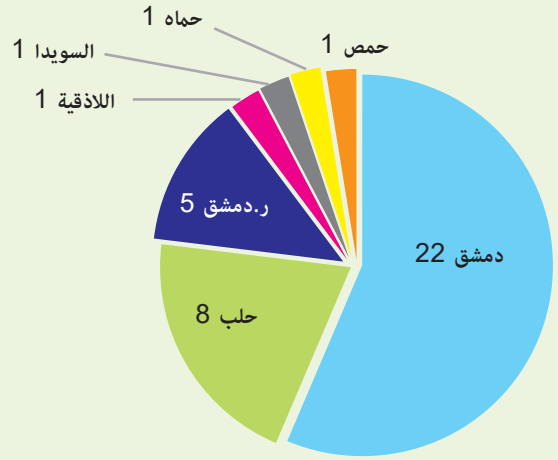

المصدر: الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري

الشكل رقم (20)

- **الاستثمار الأجنبي المباشر في التطوير العقاري:**

بلغت نسـبة الاسـتثمار الأجنبي في شركات التطوير العقاري المرخصة ترخيصاً نهائياً 5% موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18) توزع الشركات الحاصلة على الترخيص النهائي من الاستثمار الأجنبي حسب الجنسيات

المحافظة	اسم الشركة	الجنسية	رأسمال الشركة - مليون ل.س	قيمة الاستثمار الأجنبي مليون ل.س	نسبة الاستثمار الأجنبي (%)
دمشق	بناة المدن الخضراء	أمريكية	50	24.5	49
	مجموعة موفق قداح	إماراتية وسورية	50	5	10
	فرع لشركة القدرة العقارية	إماراتية	100	100	100
	شركة كارتل	إماراتية	50	5	10
حلب	السورية الخليجية	سعودية وسورية	50	24.5	49
المجموع			300	159	

المصدر: الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري

4.3 مؤشرات قطاع التعليم العالي:

يساهم التعليم العالي الخاص "بالتوازي مع التعليم الحكومي" في تأمين فرص تعليم تتناسب والتطور العالمي وتنسجم مع متطلبات التنمية المستدامة والاحتياجات المجتمعية، وقد ساهم تطور هذا القطاع وزيادة عدد الجامعات الخاصة في زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي وإتاحته للجميع ضمن معايير وضوابط وزارة التعليم العالي، مما عزز دوره في المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، فيما يلي قائمة بالجامعات الخاصة المحدثة في سورية والبالغ عددها (23) جامعة، حجم رأسمالها ونسبة المساهمة الأجنبية فيها:

الجدول رقم (19) الجامعات الخاصة المحدثة في سورية

الجامعة	تاريخ إحداثها	موقع الجامعة	حجم رأس المال مليون ل.س	نسبة المساهمة الأجنبية %	نسبة المساهمة السورية %
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري	2001	اللاذقية	-	-	-
جامعة قرطبة	2003/08/18	مؤقتاً حلب	780	0	100
الأكاديمية العربية للأعمال الإلكترونية	2003/10/14	حلب /مؤقتاً دمشق	لايوجد		
القلمون الخاصة	2003/08/18	حمص	4004	0	100
الاتحاد الخاصة	2003/08/31	حلب/ مؤقتاً دمشق	200	36	64
العربية الدولية الخاصة	2005/5/6	درعا	1502	6.73	93.27
الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا	2005/5/6	-	752697	66	34.00
جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية	2005/5/6	طرطوس	5400	0	100
جامعة الوادي الدولية الخاصة	2005/7/2	حمص	300	2.43	97.57
السورية الخاصة	2005/8/7	ريف دمشق- درعا	653	0.13	99.87
الشهباء الخاصة	2005/5/8	حلب	500	70	30
الجزيرة الخاصة	2007/03/22	دير الزور	500	22.00	78.00
إيبلا الخاصة	2007/06/17	ادلب	1020	0	100
الجامعة الوطنية الخاصة	2007/06/17	حماه	1013	0	100
جامعة قاسيون	2007/06/17	درعا	1700	65.90	34.10
جامعة الرشيد	2007/06/17	درعا/ مؤقتاً دمشق	630	16.80	83.20
العربية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا	2007/06/17	حماه	800	44.25	55.75
الحواش الخاصة	2007/06/17	حمص	495	0	100
جامعة اليرموك الخاصة	2008/10/29	دمشق	-	-	-
الشام الخاصة	2011/07/28	التل	493	-	100
معهد الشام العالي	2011/4/4	دمشق	لايوجد		-
جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية	2011/4/4	دمشق	لا يوجد		
جامعة المنارة	2016/3/31	طرطوس	2000	0	100

المصدر : وزارة التعليم العالي

5.3 مؤشرات قطاع التأمين:

تكونـت معظـم اسـتثمارات شركات التأمـين مـن إيـداع أموالهـا في البنـوك السـورية، حيـث بلغـت حـوالي (27) مليـار أي مـا نسـبته 86% مـن إجـمالي اسـتثماراتها، فيـما توجهـت 5% مـن اسـتثمارات هـذه الـشركات إلى القطـاع العقـاري، و 9% إلى الاسـتثمار في الأسـهم.

وتـدرس هيئـة الإشراف عـلى التأمـين إحـداث شركـة اسـتثمارية، تحـدث عـن طريـق شركات التأمـين كمؤسسـين، لتوظيـف أموالهـا في مرحلـة إعـادة الإعـمار.

6.3 مؤشرات قطاع التربية:

فسـح المرسـوم التشريعـي رقـم 55 لعـام 2004 المجـال أمـام القطـاع الخـاص للاسـتثمار في قطـاع التربيـة، حيـث بلـغ عـدد الموافقـات الممنوحـة منـذ صـدور المرسـوم (2119) مؤسسـة تربويـة تعليميـة خاصـة، يعمـل فيهـا (7076) عامـل بـين إداري ومـدرس، وخـلال فـترة الأزمـة تعرضـت بعـض مشـاريع بنـاء هـذه المؤسسـات لمشـاكل كبـيرة تمثلـت بصعوبـة تأمـين أو إيصـال مـواد البنـاء مـما أدى إلى إيقافهـا أو تعثرهـا، يوضـح الشـكل عـدد المؤسسـات التربويـة والتعليميـة الخاصـة في كل محافظـة:

عدد المؤسسات التربوية الخاصة المرخصة حسب المرسوم 55 لعام 2004

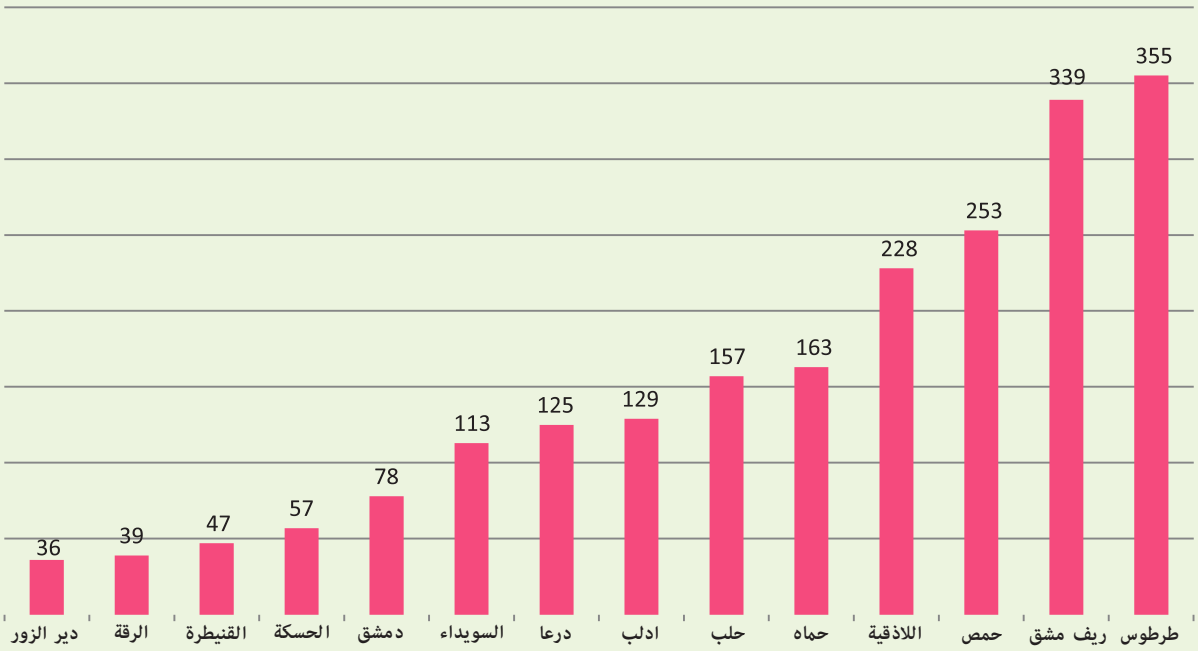

الشكل رقم (21)

المصدر: وزارة التربية

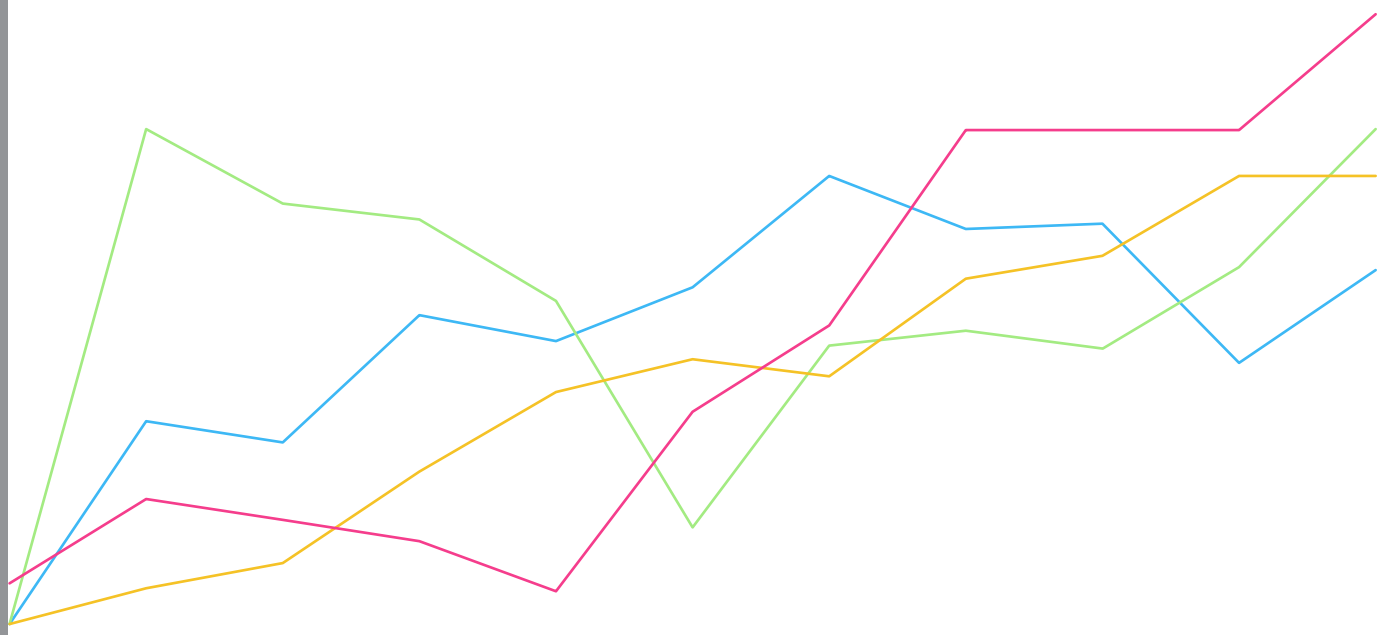

الملحقات

هيئة الاستثمار السورية
SYRIAN INVESTMENT AUTHORITY

الفرص الاستثمارية

طرحـت هيئـة الاسـتثمار السـورية بالتعـاون مـع الـوزارات والجهـات العامـة خـلال السـنوات الثلاث الأخيرة 134 فرصـة اسـتثمارية في مختلـف القطاعـات الاقتصاديـة، توزعـت عـلى مختلـف المحافظـات السـورية ، ولكـن لم يكتـب لهـذه الفـرص التحـول إلى مشـاريع قائمـة **لسـببين:**

الأول يتعلـق بالحـرب والأوضـاع غـير المسـتقرة والتـي أثـرت عـلى قـرارات المسـتثمرين، والثـاني لوجـود نقـص في تفاصيـل هـذه الفـرص الـذي جعـل منهـا فرصـاً غـير قابلـة للتنفيـذ ، وقـد بـدأت الهيئـة مشروعـاً وطنيـاً يهـدف إلى طـرح فـرص مكتملـة التفاصيـل وجاهـزة للتنفيـذ ضمـن خريطـة اسـتثمارية وطنيـة شـاملة .

الجـداول التاليـة تبـين الفـرص الاسـتثمارية وتوزعهـا حسـب المحافظـات:

الرقم	محافظة دمشـــق
1	تصنيع الشاحنات
2	تصنيع باصات النقل الداخلي
3	تصنيع بطاريات مغلقة M F
4	تصنيع الأدوية السرطانية
5	تصنيع الأدوات الكهربائية المنزلية (براد - غسالة - مروحة ...)
6	زراعة وتعبئة وتقطير النباتات الطبية العطرية العضوية
7	فرز وتوضيب وتخزين وتسويق الكرز العضوي
8	استثمار وتكرير خامات الزيوليت
9	تدوير وإعادة استخدام مخلفات المباني (النفايات الخرسانية)
10	تصنيع الأطراف الصناعية
11	تنفيذ محطة توليد كهروشمسية باستطاعة /1/ ميغاوات في محطة تحويل دير عطية
12	تصنيع القرميد الإسمنتي والآجر
13	إعادة تدوير النفايات الصلبة وإنتاج الأسمدة العضوية
14	إعادة تدوير النفايات الورقية وتصنيع الورق
15	تصنيع أحبار الطباعة
16	تصنيع المواد الأولية الداخلة في صناعة الدهانات
17	تصنيع القوالب والقطع التبديلية
18	تصنيع أقمشة الجينز
19	مشروع استثمار الزيوليت
20	مشروع إنتاج الجبسنبورد (ألواح، بلوك) من خامات الجصّ
21	إنتاج الخرسانة مسبقة الصنع وفق نظام دلتا ثلاثي الأبعاد للوحدات النمطية
22	تصنيع فوط الأطفال
	إجمالي التكاليف الاستثمارية التقديرية للفرص المطروحة (970) مليون دولار

الرقم	محافظة حمـص
1	مزرعـة ريحيـة في قطينة 1 باسـتطاعة (50) ميغاوات
2	مزرعة ريحية في السـخنة (2) باسـتطاعة (100) ميغاوات
3	مزرعـة ريحيـة في قطينة (2) باسـتطاعة (100) ميغاوات
4	مزرعة ريحية في السـنديانة باسـتطاعة (100) ميغاوات
5	تصنيـع عناصر إنشـائية من البيتون المسـلح المسـبق الصنـع (تقنية القرن 21)
6	تنفيـذ محطـة توليد كهروشمسـية باسـتطاعة /5/ ميغاوات في محطة حسـياء
7	مـشروع تنفيـذ محطة توليـد ريحية باسـتطاعة /50/ ميغاوات في قطينة
8	تصنيع اللواقـط الكهروضوئية
9	تصنيع الأسـمدة الفوسفاتية
10	مـشروع إنتاج حراريات الدلوميـت لتبطين أفران المعامل
11	اسـتثمار الرمـال الكوارتزية والصخور الكلسـية لإنتاج البلوك (الآجر) السـيليسي الكلسي
12	مشروع إنشـاء شركة مشـتركة لحفر الآبار النفطيـة والغازية وإصلاحها
13	الدخول كشريك رابع في مشروع إنشـاء مصفاة الفرقلس (المشـتركة) وبنسـبة 26 %
14	مـشروع تركيز الرمـال الكوارتزية الصناعية لإنتاج مادة السـيليكا
15	إنشـاء شركة مشـتركة للمسـح السايزمي تضم فرقتي مسـح ثنائي وثلاثي الأبعاد
	إجـمالي التكاليـف الاسـتثمارية التقديرية للفـرص المطروحة (7933) مليون دولار

الرقم	محافظة درعـــا
1	مزرعـة ريحية في غباغب باسـتطاعة /50/ ميغاوات
2	اسـتخلاص الزيوت من النباتـات الطبية والعطرية
3	تصنيـع المعكرونـة (الطويلة والقصيرة) و الشـعيرية
4	تصنيـع مخلفـات عصر الزيتون (البيرين) لإنتاج الأسـمدة والأعلاف
	إجـمالي التكاليـف الاسـتثمارية التقديرية للفـرص المطروحة (60) مليون دولار

الرقم	محافظة الـلاذقـيـة
1	زراعـة وتعبئة وتقطـير النباتات الطبيـة العطرية العضوية
2	زراعـة وإنتاج وتوضيـب الفطر العضوي
3	إقامـة منشـأة لجمع وفرز وتعبئـة الحمضيات العضوية
4	إقامة مزارع لإنتـاج الدجاج العضوي
5	إقامـة بيوت محمية لزراعـة البندورة العضوية
6	تربيـة النحـل وإنتاج العسـل العضوي وتصفيته وبسـترته وتعبئته
7	تصنيـع مسـتخلصات نباتية عضويـة للمكافحة
8	تصنيـع البـيرة الكحوليـة وغير الكحولية وشراب الطاقـة والمياه الغازية
9	إقامـة مداجن الفروج
10	اسـتخلاص الزيوت من النباتـات الطبية والعطرية
11	معمـل ألبان وأجبان
12	معصرة زيتون
13	تربيـة خلايا النحل
14	تصنيع السيروما ت
15	إنتـاج العصائر والمكثفات
16	اسـتثمار وتطوير اسـتخدامات الإسـفلت الطبيعي لإنتاج البلاط الإسـفلتي واللفائف الإسـفلتية
17	اسـتثمار وتطوير اسـتخدامات الإسـفلت الطبيعي لإنتاج المشـتقات النفطية
18	إنتاج العسـل العضوي
19	توسـيع مرفأ اللاذقية بهدف زيادة الطاقة الاسـتيعابية للحاويات وتأمين اسـتقبال السـفن الحديثة
20	تنفيـذ مرفـأ جاف في سـاحات حلـب/ مرفأ اللاذقية بهـدف تجميع الحاويات والبضائع الـواردة والصادرة وتوزيعها
21	مسلخ
22	انتاج فطر زراعي
23	شركة نقل
24	منشـأة لتجفيـف وتعبئة المـواد العطرية والطبية
25	منطقـة صناعية حرفية
26	معمل أعلاف منشـأ نباتي

إجـمالي التكاليـف الاسـتثمارية التقديرية للفـرص المطروحة (139) مليون دولار

الرقم	محافظة حمـــاه
1	تطوير معمل الباسـل لإنتـاج الفولاذ الخلائطي
2	اسـتبدال المجموعتـين البخاريتـين الأولى والثانية في محـردة بمجموعتين بخاريتين 2*328 م.و
3	توسـيع محطـة توليـد الـزارة (تعمل على الفيول أو الغاز) باسـتطاعة 500 ميغاوات
4	تصنيـع الخميرة الطرية
5	فلـترة وتعبئة زيت الزيتون المعـد للتصدير
6	تصنيع اسـطوانات الغاز
7	تصنيع الدهانات
8	صهر وسـكب المعادن
9	زراعـة وتصنيع النباتـات الطبية والعطرية
	إجـمالي التكاليـف الاسـتثمارية التقديرية للفـرص المطروحة (1226) مليون دولار

الرقم	محافظة حلـــب
1	تجميـع الجرارات الزراعية
2	محطـة توليـد طريفـاوي البخاريـة (2) تعمل على الفيول أو الغاز باسـتطاعة 500 ميغاوات
3	محطـة توليـد بخاريـة عاملة عـلى الفحم الحجري (2) باسـتطاعة نحو 1000 ميغا وات
4	محطـة كهرو نووية باسـتطاعة (1000) ميغاوات
5	محطـة توليـد بخاريـة عاملة عـلى الفحم الحجري (1) باسـتطاعة نحو 1000 ميغاوات
6	إقامة معمل متكامل (غزل - نسـيج - ألبسـة جاهزة)
7	تصنيـع قوارير الزجاج الدوائي
8	تصنيـع منجور الالمنيوم
9	تصنيع الاطـارات بكافة أنواعها
10	تصنيع أقمشـة البرادي والمفروشات
11	تصنيـع الادوات المنزليـة (برادات وغسـالات ..... الخ)
12	تصنيـع ودرفلة وسـحب الحديد للاسـتعمال الصناعي والبناء
	إجـمالي التكاليـف الاسـتثمارية التقديرية للفـرص المطروحة (9577) مليون دولار

الرقم	محافظة السويداء
1	تعبئة وتقطير النباتات الطبية العطرية العضوية
2	زراعة وإنتاج الفطر العضوي الصدفي
3	تصنيع السيراميك والبورسلان
4	تصنيع الأدوية البشرية المتنوعة (فيالات، كبسولات ...)
5	إنشاء شركة لمنح الشهادات العضوية (وكيل / شركات وطنية)
6	تصنيع مستخلصات نباتية عضوية للمكافحة
7	تصنيع الشراب الجاف
8	شراء نول حديث مع متمماته
9	إنتاج البلوك الطفي والجدران خفيفة الوزن من خامات الطف البركاني
10	مشروع قطع ونشر البازلت لإنتاج الألواح البازلتية
11	صهر البازلت لإنتاج خيوط وقضبان وأنابيب البازلت
	إجمالي التكاليف الاستثمارية التقديرية للفرص المطروحة (60) مليون دولار

الرقم	محافظة القنيطرة
1	مزرعة ريحية في الحَلَسْ باستطاعة (100) ميغاوات
2	تصنيع المرتديلا من لحم الدجاج ولحم العجل
3	تصنيع اللواقط (الخلايا الكهروضوئية) لتحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء
4	تصنيع الجلديات (الأحذية الطّبية والعادية، الحقائب الجلدية)
5	زراعة و تصنيع الأعلاف بأنواعها
6	تصنيع مواد التدفئة من بقايا تقليم الأشجار ومخلفات معاصر الزيتون
7	تصنيع مختلف أنواع الأسمدة العضوية
8	تصنيع المفروشات والأثاث المنزلي
9	تصنيع أجهزة تسخين المياه بالطاقة الشمسية (الخلايا الضوئية ومتمماتها)
	إجمالي التكاليف الاستثمارية التقديرية للفرص المطروحة (165) مليون دولار

الرقم	محافظة طـرطـوس
1	محطة توليد المنطقة الساحلية باستطاعة 700 ميغاوات مع محطة استقبال وتخزين الغاز المسال
2	استبدال المجموعتين البخاريتين الأولى والثانية في بانياس بمجموعتين بخاريتين 2*325 م.و
3	إنشاء تجمعات للصناعات التكنولوجية والبرمجيات
4	مزرعة ريحية في المعمورة باستطاعة /10/ ميغاوات
5	زراعة الكيوي
6	زراعة الموز ضمن هنغارات كبيرة
7	تصنيع الفول السوداني
8	تصنيع الكونسروة
9	تصنيع أطباق البيض الكرتونية
10	تكرير وتعبئة زيت الزيتون
11	تصنيع الأدوية الزراعية
12	تصنيع الأدوية البشرية
13	تصنيع الحمضيات وإنتاج العصائر والمكثفات
14	تصنيع الألبان والأجبان
15	تصنيع العبوات البلاستيكية وعبوات الفلين
16	إقامة صومعة أعلاف
17	تربية الأسماك والقشريات ضمن أحواض بحرية وتعبئتها وتغليفها
18	تصنيع الألبسة الجاهزة

إجمالي التكاليف الاستثمارية التقديرية للفرص المطروحة (1903) مليون دولار

الرقم	كـافـة المحافظـــات
1	محطـات تحويل باسـتطاعات مختلفـة وخطوط توتر عالي
2	توفـير تمويل وتوريـد تجهيزات ومعدات مختلفة لشـبكات التوزيع
3	بناء شـبكة توزيـع لمنطقة محدّدة
4	تشـغيل واسـتثمار شـبكة التوزيع من قبل القطاع الخاص في مناطق محدّدة
5	تمويـل وإنشـاء معمل أعمـدة بيتونية لنقل الطاقـة الكهربائية
6	محطـات توليـد تعمـل عـلى الكتلة الحيوية (نفايات صلبة وسـائلة) باسـتطاعة إجمالية (500) ميغاوات

إجـمالي التكاليـف الاسـتثمارية التقديرية للفـرص المطروحة (1658) مليون دولار

الاتفـاقيـــات

تـم خـلال الأعـوام 215-2016-2017 توقيـع مذكـرات تفاهـم داخليـة وخارجيـة، والتنسـيق والتعـاون مـع العديـد مـن الجهـات الداخليـة والخارجيـة لتوقيـع مذكـرات تفاهـم أو اتفاقيـات جديـدة، وإعـادة تفعيـل مذكـرات موقعـة سـابقاً، بهـدف إيجـاد الإطـار المشـجع للاسـتثمار باعتبارهـا جـزءاً هامـاً مـن إسـتراتيجية الترويـج للاسـتثمار.

الاتفاقيات الداخلية

وقعـت الهيئـة مذكـرتي تفاهـم مـع كلٍ مـن جامعـة دمشـق (كليـة الاقتصـاد)، وجامعـة تشريـن بهـدف ربـط الجامعة بالمجتمـع عـن طريـق الاسـتثمار في العنـصر البـشري والتطويـر المؤسسـاتي

وقعـت الهيئـة مذكـرة تفاهـم مـع وزارة التجـارة الداخليـة وحمايـة المسـتهلك/ مديريـة حمايـة الملكيـة التجاريـة والصناعيـة بهـدف التعـاون في مجـال اسـتثمار الاختراعـات ومخرجـات البحـث العلمـي.

وقعـت الهيئـة مذكـرة تفاهـم مـع بنـك البركـة سـوريا لتوفـير مصـادر التمويـل الملائمـة للمشـاريع الاسـتثمارية في مجـال تشـجيع الشراكـة بـين القطاعـين العـام والخـاص.

توقيع مذكرة تفاهم مع المعهد العالي للتخطيط الإقليمي.

تـم توقيـع مذكـرة تفاهـم بـين هيئـة الاسـتثمار والجامعـة العربيـة الدوليـة الخاصـة بهـدف ربـط الجامعـة بالمجتمـع عـن طريـق الاسـتثمار في العنـصر البـشري والتطويـر المؤسسـاتي

تـم توقيـع مذكـرة تفاهـم مـع الهيئـة العامـة للاستشـعار عـن بعـد تهـدف إلى إسـقاط الفـرص الاسـتثمارية جغرافيـاً باسـتخدام برامـج الـ GIS.

تحضير مسودة مذكرة تفاهم مع الهيئة العليا للبحث العلمي.

تشـكيل لجـان ثنائيـة بـين هيئـة الاسـتثمار والجهـات المحليـة التـي تـم توقيـع مذكـرات تفاهـم معهـا مثـل: مديريـة حمايـة الملكيـة التجاريـة والصناعيـة، المعهـد العـالي للتخطيـط الإقليمـي، الجامعـة العربيـة الدوليـة.

إقامـة برنامـج تدريبـي متكامـل للعاملـين في هيئـة الاسـتثمار السـورية في مجـال العلـوم الإداريـة التخصصيـة التـي قدمتـه الجامعـة العربيـة الدوليـة الخاصـة، وتـم دعـوة كل مـن هيئـة التخطيـط الإقليمـي ووزارة الزراعـة- مكتـب الإنتـاج العضـوي لحضـور برنامـج الـدورات.

مشاريع مذكرات التفاهم والإتفاقيات الخارجية

التواصل مع بعض الدول الصديقة عن طريق هيئة التخطيط والتعاون الدولي بغية تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة وبغية توقيع مذكرات جديدة مع الجهات النظيرة لهيئة الاستثمار في الدول التالية: روسيا، أوكرانيا، بيلاروسيا، كوريا، إيران.

توقيع برنامج تعاون مع مجلس الأعمال السوري-الصيني وإعداد وثيقة تعاون بين هيئة الاستثمار السورية والرابطة العربية الصينية وإيداعها لدى الجانب الصيني أصولاً.

إعداد مشروع بروتوكول تعاون بين هيئة الاستثمار والجهات النظيرة في كل من (روسيا البيضاء والجزائر والعراق وجمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية وجمهورية أرمينيا وسلطنة عمان) ومراسلة وزارة الخارجية والمغتربين لاستكمال الموافقات اللازمة أصولاً.

إعداد مشروع مذكرة تفاهم في مجال "الترويج للاستثمار" بين هيئة الاستثمار السورية والهيئة الوطنية للاستثمار والخصخصة في جمهورية بيلاروسيا وتمت مخاطبة هيئة التخطيط والتعاون الدولي لإعلامها بالتعديلات الجديدة (من قبل الجانب البيلاروسي) على مسودة برتوكول التعاون بين هيئة الاستثمار السورية والهيئة الوطنية للاستثمار والخصخصة في جمهورية بيلاروسيا.

إعداد قاعدة بيانات عن التعاون الدولي يتضمن العلاقات الاستثمارية بين سورية والبلدان الصديقة، حيث تم إضافةً للدراسات السابقة إعداد دراسات عن:(الهند- الصين- روسيا - بيلاروسيا- إيران - البرازيل - أرمينيا).

التعاون مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي لتنفيذ بروتوكول اللجنة السورية-الروسية خلال عام 2016.

التعاون مع وزارة الخارجية والمغتربين بشأن بروتوكول التعاون بين هيئة الاستثمار السورية والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في الجزائر لإيداعها لدى الجانب الجزائري تمهيداً للتوقيع.

الفعاليات الترويجية

نفـذت الهيئـة العديـد مـن الفعاليـات الترويجيـة بمختلـف أشـكالها وشـاركت ببعضهـا الآخـر، لتحقيـق ترويـج أكـثر فاعليـة للمنـاخ الاسـتثماري والفـرص الاسـتثمارية المطروحـة بشـتى الأدوات والوسـائل المتاحـة، بغيـة الوصـول إلى مسـتثمر حقيقـي تتولـد لديـه الرغبـة الجديـة للاسـتثمار في سـورية، والإدراك بقدرتـه عـلى إقامـة اسـتثمار آمـن مدعـوم بالمزايـا والضمانـات الحقيقيـة في مرحلـة إعـادة الإعـمار.

يوضـح الجـدول التـالي الفعاليـات الداخليـة والخارجيـة التـي (نفذتهـا أو شـاركت بهـا) الهيئـة:

العـام 2015
لقـاءات تشـاركية مـع مجالـس رجـال الأعـمال السـوري الـروسي، والسـوري الصينـي، والبيـلاروسي، والأوكـراني، والأرمينـي، والإيـراني.
القيـام بورشـات عمـل مـع كلٍ مـن وزارة الإعـلام، المركـز الوطنـي لبحـوث الطاقـة، اتحـاد غـرف الزراعـة السـورية، وزارة الكهربـاء وعـدة جهـات اخـرى.
مؤتمـر الاسـتثمار والتشـاركية الأول لسـيدات الأعـمال لإعـادة إعـمار سـورية.
ورشـة عمـل في محافظـة طرطـوس وزيـارة بعـض المشـاريع الاسـتثمارية
المشـاركة بالمعـارض التاليـة: المعـرض الاقتصـادي الإعلامـي لإعـادة الإعمار(سـورية 2015 عيشـها غـير)، المعـرض والمؤتمـر السـوري الـدولي للمصـارف وتمويـل المشـاريع الصغـيرة، والمعـرض الأول لإعـادة إعـمار سـورية.
تنظيـم ملتقـى للاسـتثمار بهـدف متابعـة الواقـع التنفيـذي الفعـلي للمشـاريع والعمـل عـلى تذليـل المعوقـات وإيجـاد الحلـول المناسـبة.
زيـارة الوفـد الاقتصـادي السـوري إلى بولنـدا بتاريـخ 17/10/2015

زيـارة الـوفـد السـويدي (وفـد هيئـة الدفـاع عن سـورية) إلى الهيئـة.

العـــام 2016

إعـداد وتنظيـم العديـد مـن ورشـات العمـل مـع سـفراء مـن الهنـد، الصـين، بيلاروسـيا، أرمينيـا، إيـران، ومـع السـيد القائـم بأعـمال السـفارة البرازيليـة، ورئيـس الملحقيـة التجاريـة في السـفارة الروسـية.

المشـاركة في توقيـع مذكرة تفـاهـم مـع (جامعـة دمشـق، الجامعـة العربيـة الدوليـة، هيئـة الاستشـعار عـن بعـد).

المشاركة في مؤتمر الفرص الاستثمارية.

العـــام 2017

اجتماعـات عمـل في مقـر الهيئـة مـع عـدد مـن الجهـات والوفـود الأجنبيـة: الوفـد الصينـي، الوفـد السـويدي، الوفـد الاندونيـسي، وممثـل شركـة غرانـد الروسـية لدراسـة مجـالات التعـاون الاسـتثماري ومنهـا الطاقـة والإسـمنت.

المشـاركة في ملتقى الاسـتثمار السـوري
المشاركة في المـؤتمـر الاقتصـادي الأول.

المشـاركة بمعـرض دمشـق الـدولي، معـرض الباسـل للإبـداع والاخـتراع، ملتقـى رجـال الأعـمال الثـاني.

عناوين الهيئة وفروعها في المحافظات

فرع الهيئة	المباشر	الفاكس	العنوان
المركز الرئيسي	011-4473012	011-4428124	دمشق - السبع بحرات مبنى رئاسة مجلس الوزراء سابقاً
فرع القنيطرة	014-2234446	014-2221759	القنيطرة – مدينة البعث – مقابل الحديقة العامة
فرع السويداء	016-240272 016-2296193	016-240272	مدينة السويداء – ساحة تشرين مبنى الخدمات الفنية القديم
فرع درعا	015-238003 015-228615	015-234008 015-228614	درعا – المجمع الحكومي الطابق الثاني فني – الجناح الغربي الطابق الثالث فني
فرع الرقة	022t-282934	022-282933	
فرع حماه	033-2517197	033-2517198	طريق حمص – مبنى الخدمات الفنية – مقابل مديرية الزراعة
فرع إدلب	023-226701	023-226701	
فرع الحسكة	052-374041/2/3	المحافظة 052-311868-313933	
فرع طرطوس	043-321849 043-321896	043-321897	طرطوس مبنى المحافظة مقابل حديقة الباسل الطابق الخامس
فرع اللاذقية	041-473988	041-473987	اللاذقية – الشيخ ضاهر – مبنى المحافظة الجديد الطابق السادس